KnE Social Sciences
AICHS
Third International Conference on Human Science
Volume 2023

Research Article

توظيف الشاهد النحوي القرآني عند أصحاب حواشي كتاب سيبويه

Use of the Quranic Texts in the Footnotes Authors of Sibawayh's Kitab

ندى منعم حنشل، أ.د. عمر علي الدليمي

جامعة الفلوجة- كلية العلوم الإسلامية

قسم اللغة العربية

الملخص

تناول البحث توظيف الشاهد النحوي القرآني عند أصحاب حواشي كتاب سيبويه؛ فلا يخفى على دارس اللغة العربية أن الشاهد القرآني جزء من الشاهد النحوي، وله دور باز وقوي في إثبات اللغة وتوثيقها، وما له من حجية في إثبات المعاني النحوية، بل يعد الأساس في تقعيد قواعد النحو وأصوله، ويمثل القرآن الكريم أوثق نص لغوي في اللغة العربية، وهو السبب الرئيسي في نشوء الدراسات النحوية، فكان خشية المسلين على كتابهم من أن يصيبه اللحن في قراءته أو التصحيف في أحرفه فيؤدي ذلك الى تحريف آياته وتغيير المفهوم منها، وبذلك تتغير الأحكام المأخوذة منه، والمبنية عليه، ولهذا انصرف العلماء الى بذل الجهود في جمع اللغة ورواية الأشعار، والغريب، وتصنيف هذه المادة اللغوية، والاستفادة منها في تفسير القرآن الكريم وضبط نصوصه، وتصحيح قراءاته؛ ولأنه الإساس للدراسات النحوية، ومصدر مهم من مصادرها، وأصل من أصول النحو، حاولنا تسليط الضوء على هذا الأصل عند العلماء الأوائل وبيان توظيفهم له في تأصيل النحو، وليدل على اهتمام العلماء الاوائل بتوظيف الشاهد القرآني، ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع تبين أنّ أصحاب الحواشي قد وظَّفوا عددًا كبيرًا من الآيات القرآنية، لإثبات القاعدة النحوية التي يدرسونها، وفي بعض الأحيان يستشهدون بشاهد شعري ثم يوثقون استشهادهم بشاهد من القرآن الكريم، واعتمدوا تقسيم كتاب سيبويه نفسه، فلم يخرجوا عن تبويبه، وتقسيماته، كما نلحظ أن بعضًا من أصحاب الحواشي قد خالف سيبويه، في توظيف بعض الشواهد النحوية القرآنية، فخالفوا سيبويه في جواز العطف على عاملين مختلفين، ووظَّفوا الشاهد القرآني ليبينوا كثرة حذف فعل القول في القرآن الكريم، أثبت أيضًا أن أبو بكر السراج أجاز أن يكون التمييز واحدًا أو جمعًا، إذ لم يكن المميز عددًا، وظَّف أبو علي الفارسي شاهد قرآني ليثبت صحة ما ذهب إليه سيبويه من أن (أو)، تكون بمعنى (الواو)، فيعد هذا البحث دراسة مهمة تستمد أهميتها من تسليط الضوء على توظيف الشواهد النحوية القرآنية في حواشي كبار العلماء على أول كتاب وأعظمه في النحو.

الكلمات المفتاحية: توظيف، الشاهد، النحوي، القرآني

Corresponding Author: Nada Meni'm Hanshal; Email: Nada.monem@uofallujah.edu.iq

Published 13 March 2023

Publishing services provided by Knowledge E

© Nada Meni'm Hanshal and Omar Ali Al-Dulaimi. This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution License, which permits unrestricted use and redistribution provided that the original author and source are credited.

Selection and Peer-review under the responsibility of the AICHS Conference Committee.

Nada Meni'm Hanshal, Prof. Dr. Omar Ali Al-Dulaimi

OPEN ACCESS

Fallujah University, College of Islamic Sciences, Department of Arabic Language

Abstract

This study deals with the use of Qur'anic Arabic grammar by the authors of the Hawashi Sibawayh book. The Qur'anic concepts of grammar are the basis for the origin of the Arabic language and play a pivotal role in verifying and documenting it. The Holy Quran is the closest linguistic text in the Arabic language, hence, the main reason for the emergence of grammatical studies. It is feared by Muslim scholars that the wrong pronunciation of Qur'anic verses can lead to a critical misinterpretation of Qur'anic concepts and change the judgments derived from them. Therefore, scholars have now turned to studying the language, narrating the poems, and classifying the linguistic material in the Holy Qur'an and adjusting its texts and correcting its readings. In this study, we try to highlight the use of the Qur'anic grammar by the first scholars and indicate their interest in employing it. It was found that the authors of the Hawashi Sibawayh employ a large number of Qur'anic verses to prove the grammatical rules and sometimes cite poetic evidence and then document it. They have adopted the division of the Sibawayh, so they do not deviate from its classifications, however, some authors of the book disagree with Sibawayh in the permissibility of kindness in conjunction with two factors, and employed the Qur'anic evidence to show the frequent omission of the verb of saying in the Holy Qur'an. The study also proves that Abu Bakr al-Sarraj authorized the distinction to be one or plural, as the distinctive was not a number. Abu Ali al-Farsi employed Qur'anic evidence to prove the validity of Sibawayh's argument that (or), be in the sense of (and). This research is an important study as it highlights the use of Qur'anic grammatical evidence in the books of leading Arabic scholars.

Keywords: recruitment, evidence, grammar, Qur'an, language

المقدمة

الحمدلله الذي أنزل الكتاب على خير العباد نبينا محمد _صلى الله عليه وسلم_، حمدًا كثيرًا يوافي كرمه ويكافئ مزيدها.

أما بعد...

أنزل الله تعالى القرآن الكريم وحيًا على نبيه محمد _صلى الله عليه وسلم_، بلسان عربي مبين، وتكفل سبحانه بحفظه، بقوله تعالى:(إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) (1)، فهيأ لحفظه العلماء الذين بذلوا الجهود في جمع اللغة ورواية الأشعار، والغريب، وتصنيف الكتب النحوية واللُّغوية، للاستفادة منها في تفسير القرآن الكريم وقراءاته، وفهم نصوصه، فكان خشية المسلين على كتابه الله _عز وجل_ من أن يصيبه اللحن في قراءته أو التصحيف في أحرفه فيؤدي ذلك الى

تحريف آياته وتغيير المفهوم مراد الشارع منها، وبذلك تتغير الأحكام المأخوذة منه، والمبنية عليه الى التفكير في وضع ما يسمى بعلم العربية على اختلاف علومه، وفروعه(2)، ولا سيما علم النحو، فـ((وقفوا من القرآن الكريم، وقراءاته موقف المدافع عما يرد في الكتاب العظيم فقاسوا على آياته ما اجازوه من قواعد))(3)، وضبطوا به لغة العرب، فكان للشاهد القرآني دور بارز وقوي في إثبات قواعد اللغة وتأصيلها، حتى عُد الأساس في تقعيد قواعد النحو، وأصوله، ولأهمية هذا الأصل في إثبات قواعد النحو رغبنا في تسليط الضوء على الشاهد القرآني عند العلماء الأوائل وبيان توظيفهم له، فوقع اختيارنا على دراسة حواشي العلماء الكبار على أول كتاب في النحو وأضخمه لبيان ما للشاهد النحوي القرآني من دور بارز في استنباط القواعد النحوية وإثباتها لديهم، ولما أحصينا الشواهد القرآنية في حواشيهم وجدنا عدد ضخم يدل دلالة قاطعة على أن القرآن الكريم كان الأصل والأساس في تأصيل قواعد النحو ، لذلك ارتأينا أن تقتصر دراستنا على توظيف الشاهد النحوي القرآني الذي لم يذكره سيبويه في كتابه، لكي لا يكون البحث تكررًا للدراسات التي تناولت الشواهد في كتاب سيبويه وليكون إضافة جديدة تعزز الشواهد القرآنية التي تؤسس لقواعد النحو على لسان كبار النحاة وأوائلهم، ولإستيفاء متطلبات البحث، قسّمنا الدراسة فيه على تمهيد، وثلاثة مباحث، بينا في التمهيد معنى التوظيف، والشاهد، ثم تناولنا في المبحث الأول: الشاهد النحوي القرآني في الأسماء، وفي المبحث الثاني الشاهد النحوي القرآني في الأفعال، والمبحث الثالث الشاهد النحوي القرآني في الحروف، ثم ختمنا البحث بأهم النتائج التي استخلصناها من دراسة الموضوع، فإن كُنّا أصبنا في عملنا فبتوفيق من الله وتيسيره وفتحه ومنه، وإن اخطأنا فمن أنفسنا القاصرة، وحسبنا أننا لم نألوا جهدًا في البحث وآخر دعوانا أن الحمدلله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

التمهيد:

معنى التوظيف والشاهد في اللغة والاصطلاح

أولًا: معنى التوظيف :

لغة: وظَّف: الواو والظّاء والفاء: كلمة تدلُّ على تقدير شيء. يقال: وظَّفت له، إذا قدرت له كل حين شيئًا من رزق أو طعام، ثم استعير ذلك في عظم الساق، كأنه شيء مقدر، وهو ما فوق الرسغ من قائمة الدابة إلى الساق. ويقال وظَّفت البعير، إذا قصرت له القيد(4).

واصطلاحًا: التوظّيف: مفرد مصدر وظَّف(5) وظَّف الشيءَ: من الوظيفة(6) ، وقد استعمل هذا اللفظ وأريد به حبس الشاهد على وجه من أوجه الاستعمال اللغوي، أو كأن واضع هذا العلم اشترط أن يكون هذا الشاهد أو ذاك لهذا الوجه من أوجه الاستعمال(7).

ثانيًا: معنى الشاهد

لغة: عرفه ابن سيده بأنه: ((العالم الذي يبين ما علمه))(8)، وقيل الشاهد: المشاهد للشيء، وجمعه الأشهاد، مثل: صاحب وأصحاب(9)، ومنه قوله تعالى: (إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ) (10)، و(الشاهِدُ والشَّهيد الحاضر)(11)، وهو: من أَسماءِ النّبي محمد (صلى الله عليه وسلم)، لقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا) (12)، أَي: على أُمَّتِك بالإِبْلاغِ والرِّسالَة، وقيل مُبَيِّنًا، وقال تعالى: (وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ) (13)، الشاهد: الشَّاهِدُ فَاعِلٌ مِنْ شَهِدَ(14)، وقيل اللسان: لفُلانٍ شاهِدٌ حسنٌ حَسَنٌ(15)، وعرفه الفيروزآبادي، فقال: ((الشاهد: الأمين في شهادة، والذي لا يغيب عن علمه شيء، والقتيل في سبيل الله...، وشاهده: عاينه))(16).

اصطلاحًا: عرفه الجرجاني بأنه: عبارة عن الحاضر، وفي اصطلاح القوم: عبارة عما كان حاضرًا في قلب الإنسان، وغلب عليه ذكره؛ فإن كان الغالب عليه العلم فهو شاهد العلم، وإن كان الغالب عليه الحق، فهو شاهد الحق(17)، وعرف عند أهل العربية بأنه القول أو الجزء الذي يؤتى به من قائل موثوق بعربيته؛ لإثبات قاعدة والاستدلال بها، سواء من القرآن الكريم أم الحديث أم كلام العرب شعرا كان أم نثرا(18)، واستخلاصا لما سبق تبين أن الشاهد هو آي من القرآن الكريم، أو الحديث النبوي الشريف ، أم كلام عربي لقائل موثوق بعربيته سواء كان شعرًا أم نثرًا يحتج به لإثبات قاعدة، أو يثبت صحة رأي ذهبوا إليه.

المبحث الأول: توظيف الشاهد النحوي في الأسماء

المسألة الأولى: العطف على عاملين مختلفين:

اختلف النحاة في جواز العطف على عاملين مختلفين، قال سيبويه:((ومن ذلك قول الشاعر، وهو الأعور الشنّي(19):

هون عَلَيْك فَإِن الْأُمُورَ بكف الْإِلَـه مقاديرها

فلَيْسَ بآتيكَ مَنْهِيّهَا ولا قاصِرٍ عنك مَأمورهَا

وقد جره قوم فجعلوا المأمور للمنهى...، ومثل ذلك قول الشاعر، النابغة الجعدي(20):

فليس بمعروفٍ لنا أن تَرُدَّهَا صِحَاحًا ولا مُسْتَنْكَرٌ أن تُعَقَّرَا

وقد يجوز أن يجر، ويحمله على الرد...، وإن شئت نصبت فقلت: ولا مستنكرًا أن تعقرا ولا قاصرًا عنك مأمورها))(21)، وخالفه أبو الحسن الأخفش، بقوله: ((وليس هذان البيتان على ما زعم سيبويه))(22)، وفسرها أبو العباس المبرّد، فقال: ((يعني في الجر؛ لأنه يجوز عنده العطف، وإن لم يكن الثاني من سبب الأول، وأنكر ذلك؛ لأنه عطف على عاملين على (ليس) و(الباء)، فزعم الأخفش أنها غلط منه، وأن العطف على عاملين جائز، منه قوله تعالى:(وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ) (23)، فجر (الآيات) وهي في موضع نصب، ومثل قوله:(قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۖ قُلِ اللَّهُ ۖ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ) (24) عطف على خبر(إن) وعلى (اللام)))(25)، لكن أبا العباس المبرّد ردَّ على أبي الحسن الأخفش، وجعل الغلط منه وليس من سيبويه:((غلط أبو الحسن في الآيتين جميعا في أنهما عطف على عاملين ولكن ذلك في قراءة:(وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ) (26)، بعد هذه الآية، إن جر (آيات)(27) فقد عطف على عاملين))(28)، وقال ابن السراج:((وهي قراءة عطف على (إن) و(في) قال: وهذا عندنا غير جائز))(29)، وقال ابن ولاد: ((واحتج أبو الحسن الأخفش في جواز العطف على عاملين بآيتين ليس في واحدة منهما عطف على عاملين))(30)، ولمن نصب وجهان ذكرهما ابن خالويه(31):

أحدهما: العطف على الأول ووصفه النحويون بالضعف؛ لأنه عطف على معمولي عاملين مختلفين على (إن) وهي تنصب، وعلى (في) وهي تخفض.

والثاني: أن الآيات الثانية بدل من الأولى، ويعطف بالثالثة على الثانية، وإن اختلفت الآيات فكانت إحداهن في السماء، والأخرى في الأرض فقد اتّفقا في أنهما خلق لله عزّ وجل.

ونقل أبو جعفر النحاس أنه لا اختلاف بين النحويين في أن النصب والرفع جيدان، فالنصب على العطف، أي: (وإنّ في خلقكم)، والرفع من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن يكون معطوفًا على الموضع.

الوجه الثاني: الرفع بالابتداء وخبره، وعطفت جملة على جملة منقطعة من الأول.

الوجه الثالث: أن تكون الجملة في موضع الحال(32).

وأجاز الزمخشري العطف على موضعين، وذهب الى أن قوله تعالى:(آيَاتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ)، من العطف على عاملين، سواء نصبت أم رفعت، فالعاملان إذا نصبت هما: (إن)، (في) أقيمت الواو مقامهما، فعملت الجر في اختلاف الليل والنهار، والنصب في آيات، وتخرج الآية عند الأخفش على وجهين:

أحدهما: أن يكون على إضمار(في)، والذي حسَّنه تقدم ذكره في الآيتين قبلها.

والثاني: أن ينتصب (آيات) على الاختصاص بعد انقضاء المجرور معطوفًا على ما قبله أو على التكرير، ورفعها بإضمار هي(33)، ويرى ابن عطيه أنه ليس من العطف على العاملين، ومن قرأ بالنصب فحمل (آيات) في الموضعين على نصب (إن)، ولا يعرض في ذلك العطف على عاملين الذي لا يجيزه سيبويه وكثير من النحويين، وأما من رفع (آيات) في الموضعين، فوجهه العطف على موضع إن وما عملت فيه، لأن موضعها رفع بالابتداء، ووجه آخر هو أن يكون قوله:(وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ) مستأنفًا، ويكون الكلام جملة معطوفة على جملة، وقال بعضهم: يجوز أن يكون جملة في موضع الحال، فلا تكون غريبة على هذا(34).

ووصف القرطبي العطف على عاملين بالقبح، فقال: ((إن القول بالعطف على عاملين، قبيح؛ لأن حروف العطف تنوب مناب العامل، فلم تقوَ أن تنوب مناب عاملين مختلفين، إذ لو ناب مناب رافع وناصب لكان رافعًا ناصبًا في حال))(35).

وقال ابن الحاجب: ((في التزام العطف على عاملين فيهما؛ لأن الرفع يحتاج إلى عامل كما أن النصب يحتاج إلى عامل))(36) ثُمَّ فصَّل في المسألة، بقوله: ((واختلف الناس في مسألة العطف على عاملين، فمنهم من يمنعه وهم أكثر البصريين، ومنهم من يجيزه وهم أكثر الكوفيين، ومنهم من يفصِّل، فيقول: أما مثل قولك: في الدار زيد والحجرة عمرو، فجائز، وأما مثل قولك: زيد في الدار، وعمرو الحجرة، فلا يجوز، ويزعم أن هذا ثابت عن العرب؛ ويعلله بأن إحدى المسألتين، المجرور فيها يلي العاطف، فقام العاطف فيها مقام الجار، وفي المسألة الأخرى ليس المجرور فيها يلي العاطف، فكان فيها إضمار الجار من غير عوض، وأما من يمنع العطف على عاملين، فيقول في الآية: إن (آيات) فيها تأكيد لآيات الأولى، ومثل هذا عنده جائز، حتى لو كانت موضع (آيات) الأخيرة لفظة أخرى لم يجز))(37).

ويرى ابن مالك جواز مجيء المجرور محذوف العامل(38).

نستنتج أن الأخفش قد وظَّف الشاهد في العطف على عاملين مختلفين مخالفًا بذلك سيبويه ومن تبعه وأيَّده في ذلك الزمخشري وابن الحاجب، ويظهر أن مذهب المجيزين للعطف على عاملين مختلفين أرجح؛ لما ذكر من المسموع الصحيح من القرآن الكريم، وشواهد العرب.

المسألة الثانية: باب الحال

قد يأتي المصدر في موضع اسم الفاعل(39)، قال سيبويه: ((وقال العجاج(40):

كَشْحًا طَوَى مِنْ بَلَدَ مُخْتارًا مِنْ يَأْسِةِ اليائسِ أو حِذارًا))(41)

قال أبو جعفر النحاس: ((عطفه أيضًا على الموضع ؛ لأن المعنى: يأسَةَ اليائس، وسألت عنه أبا الحسن،فقال: يجوز أن يكون عطف (حِذارًا) على قوله (مُختارًا)، أي: مُحاذِرا، ينصبه على الحال ب(طوى)؛ لأن المصدر يأتي على

اسم الفاعل، كقوله تعالى:(قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ مَعِينٍ) (42)(43)، وسبقهم أبو عبيدة بهذا الرأي، فقال: ((أي غائرًا، والغور مصدر، وقد تفعل العرب ذلك))(44)، وتبعهم المبرّد في جواز مجيء المصدر موضع الاسم(45)، بقوله: ((وقلما يجيء المصدر على فاعل، فمما جاء على وزن (فاعل): قولهم عوفي عافيةً، وفلج فالجًا، وقم قائمًا: أي قم قيامًا، وكما قال(46):

وَلا خارِجًا مِن فِيَّ زور كَلامِ .....

أي ولا يخرج خروجًا))(47)، وجعل ابن قتيبه الدينوري المصدر صفة، بقوله: ((أي: غائرًا. فجعل المصدر صفة، كما يقال: رجل نَوْمٌ ورجل صَوْم ورجل فِطْر؛ ويقال للنساء: نَوْح: إذا نُحْنَ))(48)، وتبعه ابن جني فقال غورًا، أي: ((غائرًا))(49)، وأيَّدهم الثعلبي، بقوله: ((هو مصدر وضع موضع اسم الفاعل كما قال: رجلٌ عدلٌ، أي عادل، وهذا مما يبقى على لفظه في الواحد والاثنين والجماعة والمؤنث))(50)، وتبعهم على ذلك البغوي(51)، وأبو البقاء بقوله: ((إن الغور مصدر في معنى الغائر، ويقرأ (غؤورًا) بالضم والهمز على فعول، وقلبت الواو همزة لانضمامها ضمًا لازما، ووقوع الواو بعدها))(52)، وذهب أكثر المفسرين كـ: القرطبي، والبيضاوي، والسيوطي، وأبي السعودالى أن الغائر وصف بالمصدر للمبالغة، أي غائرًا في الأرض بالكلية بحيث لا تناله الدلاء، وهذا احتجاج على المشركين(53)، وعليه نلحظ أن أبا جعفر النحاس قد وظَّف الشاهد للدلالة على أن المصدر يضع موضع اسم الفاعل، وأيَّده في ذلك جمهور النحاة المفسرين، مما يدل على صحة ما ذهب إليه.

المسألة الثالثة: جواز جعل التميز مفردًا وجمعًا:

جاز في التمييز جعله واحدًا، أو جمعًا إذا لم يكن المميز عددًا(54)، فقال سيبويه:((فإذا قال عبدًا فقد بين من أي أنواع المثل، والعبد ضرب من الضروب التي تكون على مقدار المثل))(55)، وقال أبو بكر السراج: ((فإذا كان المميز عددًا كان التمييز(56) واحدًا، وإذا لم يكن عددًا فإن شئت جعلته واحدًا وإن شئت جميعًا))(57)، وقال في الأصول ((التمييز إذا لم يسم عددا معلوما: كالعشرين والثلاثين جاز تبيينه بالواحد للدلالة على الجنس، وبالجميع إذا وقع الإلباس ولا إلباس في هذا الموضع))(58)، وتبعه أبو علي الفارسي وزعم أنها ((وردت في القرآن على الوجهين))(59):

(قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا) (60)، (هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ ثُمَّ لِتَكُونُوا شُيُوخًا ۚ وَمِنْكُمْ مَنْ يُتَوَفَّىٰ مِنْ قَبْلُ ۖ وَلِتَبْلُغُوا أَجَلًا مُسَمًّى وَلَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ) (61)، أي إن قوله (بالأخسرين أعمالًا) نُصِبَ على التمييز(62)، ويرى أبو البقاء أنه جاز جمع التمييز (أعمالا)؛ لأنه منصوب على أسماء الفاعلين(63)، وقال زكريا الأنصاري أنه: ((جمع لرفع اللبس، إذ لو أفرد لظن أنهم مشتركون في عمل واحد))(64)، أما معنى (طفلًا) فأراد به (أطفالًا)، فاستغنى بالواحد عن الجمع، على تأويل كل واحد منكم(65)، ويرى المبرّد إنه أفرد؛ لأن مخرجه مخرج التمييز(66)، ونقل السمرقندي عن القتبي، قائلا: ((لم يقل أطفالا؛ لأنهم لم يخرجوا من أم واحدة، ولكنه أخرجهم من أمهات شتى، فكأنه قال: يخرجكم طفلا طفلا))(67)، أما ابن جني فزعم أنه واحد وقع موقع الجماعة(68).

أما السهيلي فقد خالف الجميع في قولهم إنه تمييز، وذهب الى أن (طفلًا) حال، فقال:((إنها حال وإن كانت جامدة؛ لأنها صفات يتحول الفاعل إليها، وليس يلزم في الصفات أن تكون كلها فعلية، بل منها نفسية ومعنوية وعدمية، وهي صفة النفي، وإضافية وفعلية، ولا يكون من جميعها حالًا إلا ما كان الفعل واقعاً فيه وجاز خلوه عنها، وأما ما كان لازمًا الاسم فيها لا يجوز خلوه عنه، فلا يكون حالاً منتصبة بالفعل))(69)، ويتبين إن ما ذهب إليه السهيلي بعيد، والراجح أن التمييز إذا كان مفسرًا لصفة أو معنى، جاز فيه الإفراد والجمع، فإذا جمعت دللت على نوع المميز، وبينت أنه جمع، نحو:(قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا)، وإذا أفردت دللت على النوع لا غير(70)، وفي جمع التمييز (أعمالًا)، إشارة إلى أنهم خسروا في أعمال متعددة، لا في عمل واحد(71)، فما ذهب إليه أبو بكر السراج وجيه وتابعه في ذلك كبار العلماء.

المسألة الرابعة: التوكيد بالضمير المنفصَل:

مذهب الخليل وسيبويه أنّ (أنّ)الثانية مبدلة من الأولى(72)، في قوله

تعالى: (أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ) (•)، وقوله تعالى: (أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا ۚ ذَٰلِكَ الْخِزْيُ الْعَظِيمُ) (74)، وقال الزمخشري: ((وزعم المبرّد أن هذا القول مردود، وأن الصحيح ما قال الجرمي، قال: أن الثانية مكررة للتوكيد، ونظيره:(أُولَٰئِكَ الَّذِينَ لَهُمْ سُوءُ الْعَذَابِ وَهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْأَخْسَرُونَ) (75))))(76)، وقد تكررت (هم) مرتين، الأولى مبتدأ خبرها (الأخسرون)، والثانية ضمير فصَّل جيء به لتأكيد النسبة بين الطرفين وهي: هم الأولى بالأخسرية(77)، و(هم) الأولى مبتدأ وخبرها(الأخسرون)، والثانية ضمير فصَّل، جيء به لتأكيد النسبة بين الطرفين وهى(هم) الأولى بالأخسرين(78)، وهذا يصح أن يكون في إعراب (أنّ)، الثانية، فيراد بها التوكيد لا البدلية، مع جواز وصحة ما ذهب إليه الخليل وسيبويه، لكن معنى التوكيد أقوى ويحتمله السياق(79) .

المبحث الثاني: توظيف الشاهد النحوي القرآني في الأفعال

المسألة الأولى: حذف فعل القول:

ذهب أكثر النحاة الى جواز حذف الفعل، كسيبويه الذي قال: ((هذا بابٌ يُحْذَفُ منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المَثَل))(80)، وقال: ((وقال عز وجل:(جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَها وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبائِهِمْ وَأَزْواجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَالْمَلائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بابٍ (23) سَلامٌ عَلَيْكُمْ بِما صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ (24))))(81)، إذ وظَّف الزمخشري الشاهد في قوله تعالى على تقدير حذف القول، فقال: ((بدا لهم، فعلٌ، والفعل لا يخلو من فاعل، ومعناه عند النحويين أجمعين (بدا لهم بدوٌ، قالوا: ليسجننَّهُ)، وإنما أُضمِر البدوُ؛ لأنه مصدرٌ يدل عليه قولهم (بدا لهم)، وأُضمرَ (قالوا) كما قال تعالى:(وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ) (82)، ولا يكون (ليسجننَّهُ) بدلًا من الفاعل؛ لأنَّه جملة، والفاعل لا يكون جملة))(83)، وبين الفرَّاء أن (القول) مضمر(84) في هذا الشاهد، وقال أبو العباس التميمي:((فهذا إذا ظهر القول كان في موضع الحال، وهو من الجملة، يدخلون عليهم قائلين سلام عليكم))(85)، أي: يقولون سلام عليكم(86)، وهذا الحذف كثير في كلام العرب(87)، إذ قال عنه أبو البركات الانباري: ((القول يحذف كثيرًا كما يذكر كثيرًا))(88)، وقال الزركشي: ((إنه في الإضمار بمنزلة الإظهار))(89)، فهو مطرد في اللغة العربية، كثير جدا في القرآن العظيم(90)، وقال أبو البقاء العكبري: ((فحذف القول لظهور معناه وهو كثير في القرآن وكلام العرب))(91)، وذهب ابن مالك الى أن المحذوف إذا كان مقدرًا بلفظ القول لم تدخل (أن)(92)، وأكثر ما يرد ذلك الحذف إذا كان قولًا أغنى عنه المقول(93). وتبعه السيوطي أن الحال يكثر حذفه إذا كان قولًا(94)، ويكون الحذف للإيجاز، كما قال ابن عاشور: ((وأعد من أنواع إيجازه إيجاز الحذف مع عدم الالتباس، وكثر ذلك في حذف القول))(95)، إلا أن الدكتور أحمد عبدالستار الجواري قد زعم أن الحذف يكون للاهتمام، فقال:((ومما يكثر وروده في العبارة القرآنية حكاية القول دون العناية بذكر القول، وهو أشبه ما يكون بلوحة أُسقط منها ما لا حاجة به من خطوط ابتغاء التنويه بجوهر الموضوع، أو صورة قصد فيها الى إهمال مالا يتعلق بالمعنى، أو الفكرة التي أريد التعبير عنها والالتفات الأصل والأساس، وفيه أيضًا ضرب من ضروب الانقطاع الذي يحمل السامع أو القارئ على توقيع أمر ذي بال، ولو اتصل الكلام لما أثار قدرًا من الانتباه والاهتمام مثل الذي يثيره الانقطاع، كالذي يسير طريق ممهدة لا حبة تقوده قدماه حتى لا يعود يتلفت حوله ولا يتنبه لما يحيط به حتى يفجأه انحراف في الطريق أو التواء، أو انقطاع، يسلم الى منحدر أو مرتقى فيفتح عينيه ويرهف حواسه لما يأتي بعد ذلك الانقطاع))(96).

واستخلاصًا لما سبق تبين أن حذف فعل القول في القرآن الكريم كثيرٌ جدًا، حتى نقل ابن هشام عن أبي علي الفارسي قوله: ((حذف القول من حديث البحر قل ولا حرج))(97).

المسألة الثانية: الفعل حاشا

ذهب سيبويه الى أن (حاشا) لا تكون إلا حرف جر يجر ما بعده، وفيه معنى الاستثناء، فقال:((وأما حاشا فليس باسم، ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء))(98)، وخالفه أبو الحسن الأخفش فذهب الى أنها فعل وقد ينصبون بها، فقال: ((إنهم قد ينصبون بـ(حاشا)(99)، ويقولون: (حاشيت زيدًا)، و(لا أُحاشي أحدًا)، وزعم أن (حاشا لله) اللام فيه زائدةٌ مثل قوله تعالى:(وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنْبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ ۖ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُؤْيَايَ إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ)(100)، وقد قيل:(فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَأً وَآتَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ سِكِّينًا وَقَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ ۖ فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ (31)

قَالَ مَا خَطْبُكُنَّ إِذْ رَاوَدْتُنَّ يُوسُفَ عَنْ نَفْسِهِ ۚ قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ ۚ قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ الْآنَ حَصْحَصَ الْحَقُّ أَنَا رَاوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ﴿٥١﴾)(101)، فحذفت الألف من حاشى))(102)، وتبعه ابن السراج ذاكرًا ما حكاه المازني عن أبي زيد، بقوله: ((حكى أبو عثمان المازني عن أبي زيد، قال: سمعتُ أعرابيًا، يقول: اللهم اغفر لي ولمن سَمِعَ حاشا الشيطان وأبا الأصبع))(103)، فنصب الشيطان بـ(حاشا)، وعطف عليها بالنصب أيضًا، وذهب السيرافي الى أنهم يستعملون (حاشا) للاستثناء واستثناؤهم يكون عن طريق التبرئة للاسم المستثنى بها من السوء، فقال:((ويستعملون حاشا لتبرئة الاسم الذي بعدها عند ذكر سوء في غيره أو فيه، وربما أرادوا تبرئة الإنسان من سوء بتبرئة الله عزّ وجلّ من السّوء، ثم يُبرِئُون من أرادوا تبرئته، ويكون تنزيههم الله على جهة التعجب والإنكار على من ذكر السوء فيمن برّأوه، وإذا استثنوا بـ(حاشا) فاستثناؤهم بها أيضًا على طريق التبرئة للاسم المستثنى بها من سوء، أدخلوا فيه غيره))(104)، و(حاشا) هذه ليست حرفًا، بلا خلاف(105)، أما ابن خالويه فروى أن قوله تعالى: أُحَاشَ لِلّهِ ، قد وردت قرأتان فيها:

الأولى: بإثبات الألف وصلًا ووقفًا؛ والحجة أنه أخذه من قولك حاشى يحاشي.

الثانية: بحذف الالف في الوجهين؛ والحجة أنه اكتفى بالفتحة من الألف فحذفها، واتّبع فيها خط السواد، وقال إن معناها: معاذ الله، وهي عند النحويين بمعنى: أستثني، واستشهدوا على ذلك بقول النابغة الذبياني(106):

وَمَا أُحَاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ

الشاهد فيه قوله: (أحاشي من الاقوام)، أي أنه أراد ما استثني من الاقوام من أحدٍ(107)، وخالفهم أبو البركات الأنباري مدعيًا أن موضعها ليس موضع استثناء، فقال:((حاشى في قوله تعالى: (أحاشي من الاقوام)، ً ليس باستثناء، إذ ليس هو موضع استثناء، وإنما هو كقولك إذا قيل لك فلان يقتل أو يموت أو نحو ذلك (حاشاه) وهذا ليس باستثناء، وإنما هو بمنزلة قولك (بعيدًا منه) فكذلك ههنا))(108)، وتبع الزمخشري سيبويه، بقوله: ((الثالث مجرور أبدًا، وهو ما استثنى بغيرٍ وحاشا وسوى وسواه))(109)، أي: إنه أراد أن تكون (حاشا) حرفًا فيها معنى الاستثناء، كما قال سيبويه؛ لأنها تكون مع ما بعدها في موضع نصب بما قبلها(110).

أما المبرّد فذهب في (حاشا) مذهبًا ثالثًا، فرأى أنها تكون حرفًا، ووافق برأيه هذا سيبويه، وتكون فعلًا مخالفًا بذلك سيبويه والأخفش، فقال: ((ما كان حرفا سوى إلا فحاشا وخلا، وما كان فعلًا فحاشا وخلا، وإن وافقا لفظ الحروف))(111) ، وخالفه أبو علي الفارسي وذهب الى أن (حاشا) لا يجوز أن تكون حرفًا، بقوله: ((حاشا لا يخلو من أن تكون فعلاً أو حرفاً، فلا يجوز أن يكون حرفاً لأنه جار، وحرف الجر لا يدخل على مثله في كلام مأخوذ به، فثبت أنه فعل، فإذا كان فعلًا فلابد من إسناده إلى فاعل، والمسند إليه (حاشى) (يوسف)؛ لأن ذكره قد جرى، ومعنى (حاشى) (فاعل) من (الحشا)، وهو الناحية))(112)، واستدل على ذلك بقول الهذلي(113):

بأي الحشا صار الخليطُ المُباينُ

على تقدير: بأي (ناحية صار) وتبع ابن جني المبرّد في رأيه فذهب الى أنه يجوز في (حاشا) الوجهان، أي إنها تكون حرفًا فتجر، وتكون فعلًا فتنصب، فتقول: قام القوم حاشا عمرٍو؛ على أنها حرف جر وما بعدها مجرور، وحاشا عمرًا بالنصب على أنها فعل(114)، وتبعهم أيضًا ابن الناظم، بقوله: ((أما (حاشا) فمثل (خلا) إلا في دخول (ما) عليها، فيستثنى بها مجرور، نحو قاموا حاشا زيدٍ، ومنصوب، نحو: قاموا حاشا زيدًا، فالجر على أنها حرف، والنصب على أنها فعل غير متصرف، والمستثنى مفعوله، وضمير ما سواه الفاعل، كما في النصب بعد (خلا)، ولا فرق بينهما إلا أن (خلا) تدخل عليها (ما) و(حاشا) لا تدخل عليها (ما). فلا يقال: قاموا ما حاشا زيدًا، إلا ما ندر(115)، كما في قوله _صلى الله عليه وسلم_:((أسامة أحب الناس إليَّ ما حاشا فاطمة(((116)، وذهب المبرّد والكوفيون الى أنها فعل لأشياء:

أحدها: تصرفها نحو: أحاشي ومحاشي، وأصلها من حاشية الشيء أي طرفه، فقولك: قام القوم حاشا زيدًا، أي: صار في حاشية وناحية عنهم، والحروف لا تتصرف.

والثاني: إن الحذف يدخلها، قالوا حاشَ لله، وحشَ الله.

والثالث: إن حرف الجر يتعلق بها كقولك: (حاشا لله)، وذلك من خصائص الأفعال(117).

وذهب أبو حيان الاندلسي، الى أن ((الصحيح أنها اسم منتصب انتصاب المصدر الواقع بدلًا من اللفظ بالفعل، فمن قال حاشى لله فكأنه قال: تنزيهًا لله. ويؤيد هذا قراءة أبي السمال (حاشى لله) بالتنوين(118)، فهذا مثل قولهم: رعيًا لزيد، وقراءة ابن مسعود (حاشى الله) بالإضافة(119)، فهذا مثل سبحان الله ومعاذ الله، فأما القراءة المشهورة (حش لله) بلا تنوين فالوجه فيها أن يكون (حاش) مبنيًا لشبهه ب(حاشا) الذي هو حرف، فإنه شبيه به لفظًا ومعنى))(120)، وأيَّده شراح ألفية ابن مالك فذهب أكثرهم الى أنها اسم مرادف للتنزيه التي هي مصدر منصوب انتصاب المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل بدليل إضافتها، وتنوينها، كقراءة ابن مسعود: ((حاش لله))، بالإضافة الى زيادة اللام، كسبحان الله، ومعاذ الله، وقراءة أبي سمال ((حاشًا لله))، بالتنوين؛ أي تنزيهًا لله، كما يقال: رعيًا لزيد، والإضافة والتنوين من خواص الأسماء، وهي منصوبة على أنها مفعول مطلق لفعل محذوف وجوبًا من معناها؛ لأنها مصدر قائم مقام الفعل، والوجه في قراءة من ترك التنوين أن يكون مبنيه لشبهها بـ(حاشا) الحرفية لفظًا ومعنى(121) .

فـ(حاشا) في مذهب سيبويه وأكثر البصريين أنها حرف دائمًا بمنزلة (إلا) لكنها تجر المستثنى، وذهب الكثير من النحاة ومنهم المبرّد الى أنها تستعمل كثيرًا حرفًا جارًا وقليلًا فعلًا متعديًا جامدًا لتضمنه معنى (إلا)، معتمدين على ما سمع من قول العرب ((اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الأصبغ))(122)، وبقول الشاعر(123):

حاشا أَبَا ثَوْبَان إنّ لَهُ ضنًّا على الملحاة والشّتم

فهي هنا استعملت فعلًا؛ لأنها نصبت ما بعدها، ويروى أيضا (حاشا أبي) بالياء، ويحتمل أن تكون رواية الألف على لغة من قال: (إن أباها وأبا أباها ...)(124).

استنادًا الى أقوال النحاة تبين أن الاخفش وظَّف الشاهد النحوي للدلالة على أن (حاشا) فعل وينصبون بها، مخالفًا برأيه سيبويه وهو الأرجح لثبوت ذلك بالسماع من لسان العرب، والصحيح من حديث الرسول _صلى الله عليه وسلم_: ((اسامة احبّ الناس اليّ ما حاشا فاطمة))(125).

المسألة الثالثة: دلالة الفعل على المصدر: الفعلُ: اللفظ الدال على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة(126) ، أما المصدر فهو: هو الاسمُ الدالُّ على الحَدَث مجردًا من الزمن، وهو أصل المشتقات كلها(127)، ودلالة الفعل على المصدر تكون بإضمار مصدر يدلُّ عليه الفعل الظاهر، ومن ذلك قول سيبويه: ((وسألته عن معنى قوله: أريد لأن أفعل، إنَّما يريد أن يقول: إرادتي لهذا))(128)، فسر أبو علي الفارسي قول سيبويه حاشيته، بقوله: ((الفعل يدل على مصدر،

فلما قال: أردت، دل على الإرادة، فكأنه قال: أردت وإرادتي لهذا، فحذفت (إرادتي) لدلالة (أريد) عليه، وكذلك (قُلْ عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ) (129)، (قُلْ عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ)(130)، وما أشبهه، أي ردف هذه الردافة لكم، وإن كنتم تعبرون العبارة للرؤيا))(131)، وسبقهم الخليل(132) في حمل الفعل على المصدر، وتبعهم الفرَّاء(133)، وأبو القاسم الزجاجي(134)، والجصاص(135)، وأبو البقاء العكبري(136)، وأبو حيان الأندلسي(137)، كما وافق الأصبهاني سيبويه في ما ذهب إليه بدخول اللام على تقدير المصدر، أي : الإرادة للبيان، ومثله قوله تعالى : (إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ) و (رَدِفَ لَكُمْ) ، وقال كثير(138):

أُريدُ لأَنسى ذِكرَها فكأَنما تَمثَّلُ لِي لَيْلى بكلِّ سبيلِ

أي : إرادتي لهذا(139)، وكذلك قول الشاعر(140):

وَمَلَكتَ مَا بَينَ العِرَاقِ وَيَثْرِبٍ مُلْكًا أَجَارَ لِمُسلِمٍ وَمُعَاهِدِ

أي: ردفكم، وأجار مسلمًا ومعاهدًا(141)، فزاد اللام على المفعول به لمجرد التوكيد(142).

نستنتج أن النحاة أجمعوا على حمل الفعل على المصدر متابعين بذلك سيبويه، حتى إذا اختلفوا معه في تقدير المصدر كما ذهب الى ذلك الشاطبي الذي زعم أن (ردِف) معناه (تبع)، والتقدير: تبعكم(143)، وابن عرفة: الذي يقدره بـ: دنا لكم(144)، يبقى قول أكثر النحاة وسيبويه هو الغالبُ، والراجح في المسألة لكثرة الشواهد النحوية.

المسألة الرابعة: إدغام الفعل المضارع المضعف المجزوم:

الإدغام: في اللغة: إدخال الشيء في الشيء تقول أدغمت الثوب في الوعاء إذا أدخلته فيه وأدغمت في الفرس اللجام إذا أدخلته في فيه(145).

واصطلاحًا: أن تأتي بحرفين أولهما ساكن وثانيهما متحرك من مخرج واحد من غير فصلٍ، فلا يكون الإدغام إلا في حرفين، ويكون الإدغام في المثلين أو المختلفين إن كان من مخرجٍ واحدٍ ومن مخرجين متقاربين، لكن بعد أن يصيرا مثلين ليمكن الإدغام(146)، قال سيبويه:((لما كانا من موضع واحد ثقل عليهم أن يرفعوا ألسنتهم من موضع ثم يعيدوها إلى ذلك الموضع للحرف الآخر، فلما ثقل عليهم ذلك أرادوا أن يرفعوا رفعةً واحدة))(147). وقال الزمخشري: ((ثقل التقاء المتجانسين على ألسنتهم فعمدوا بالإدغام إلى ضرب من الخفة))(148)؛ ((لأنه ثقل عليهم التكرير والعودة إلى حرف بعد النطق به))(149)، وقد جوز الإدغام والإظهار في الأمر الواحد(150).

قال سيبويه: ((والتضعيف أن يكون آخر الفعل حرفان من موضعٍ واحدٍ، ونحو ذلك: رددت ووددت...، فإذا تحرَّك الحرف الآخر فالعرب مجمعون على الإدغام، وذلك فيما زعم الخليل أولى به))(151)، ولا يدغم في الأسماء، نحو: شرر وطلل؛ لخفّة الاسم(152)، وقال:((إذا كان حرفٌ من هذه الحروف في موضع تسكن فيه لام الفعل فإنَّ أهل الحجاز يضاعِفون؛ لأنَّهم أسكنوا الآخر، فلم يكن بدٌّ من تحريك الذي قبله؛ لأنه لا يلتقي ساكنان، وذلك قولك: اردد واجترر، وإن تضارر أضارر، وإن تستعدد أستعدد، وكذلك جميع هذه الحروف، ويقولون اردد الرجل وإن تستعدد اليوم أستعدد، يدعونه على حاله ولا يدغمون؛ لأنَّ هذا التحريك ليس بلازم لها، إنما حركوا في هذا الموضع لالتقاء الساكنين، وليس الساكن الذي بعده في الفعل مبنيًّا عليه كالنون الثقيلة والخفيفة، وأما بنو تميم فيدغمون المجزوم، كما أدغموا، إذ كان الحرفان متحركين لما ذكرنا من المتحركين، فيُسَكنون الأول ويحرّكون الآخر، لأنَّهما لا يسكنان جميعًا، وهو قول غيرهم من العرب، وهم كثير))(153)، ونقل أبو عثمان المازني في حاشيته : أبو الرجاء العُطاردي في، قوله تعالى: ُاّ ٌ يحبّكم ً(154) ، فقال:((وهي لغة تميم، يعني (حَبَّ)، والإدغام في موضع الجزم))(155)، وفعل أبو رجاء

العطاردي في (يحبّكم) شيئين:((أحدهما: أنه جاء به من حببت، والآخر: أنه أدغم في موضع الجزم، وهو مذهب تميم وقيس وأسد))(156).

قال سيبويه: ((وقد قال بعضهم: حببت، فجاء به على القياس))(157)، وزعم أبو سعيد أن في (يحبّ) قولين: ((أحدهما ما قال سيبويه أن أصله حبّ، وإن لم يستعمل حبّ، وقد تقدم القول بأن حبّ قد استعمل، وذكرت فيه ما روي عن أبي رجاء العطارديّ، وشعرا أنشدته فيه، غير ذلك قول بعض بني مازن من تميم:

لَعَمْرُكَ إنني وطِلابُ مِصْرٍ لكا لمُوْدَادِ ممّا حَبَّ بُعْدا

وكان حقه على ما قدره سيبويه أن يقال: يَحِبُّ بفتح الياء، لكنه أتبع الياء الحاء، وقال غيره: يِحِبُّ ، بالكسر، أصله يُحِبُّ من قَوْلنَا أَحَبَّ يُحِبُّ، وشذوذه إنهم أتبعوا الياء المضمومة الحاء كما قالوا: مغيرة، والأصل مغيرة، فكسروه من مضموم. وهذا القول أعجب إليّ، لأن الكسرة بعد الضمة أثقل وأقل في الكلام، فالأولى أن يظن إنهم اختاروا الشاذ عدولا عن الأثقل))(158).

نستنتج أنّ من الخصائص التي تميزت بها لغة الحجاز فك الإدغام من الحرفين المتماثلين في الفعل المضارع المجزوم لسكون آخره، ولا يكون الإدغام إلّا في متحرّك، فيأتون به على الأصل، ويقولون: لم يغضض، ولم يفرر، ولا تغضض، ولا تفرر، وبنو تميم، يدغمون المضارع المجزوم، ويشبّهونه بالمعرب، من حيث إنّه قد تتعاقب عليه الحركات، لالتقاء الساكنين، كما تتعاقب حركات الإعراب على المعرب؛ ألا ترى أنك تقول: ولا تردّنّ(159)، وأن الفعل المضارع المضعف المجزوم لغتين الإدغام على لغة بني تميم، والفك على لغة أهل الحجاز وذلك جائز في العربية.

المبحث الثالث: توظيف الشاهد النحوي القرآني في الحروف

المسألة الأولى: دخول (مِنْ) الابتدائية على الزمان

اختلف النحاة في دخول (مِنْ) الابتدائية على الزمان، فذهب سيبويه الى جواز الجرّ بها وقاس (منذ) عليها، بقوله: ((والضم فيها(160) (منذُ) فيمن جرَّ بها؛ لأنّها بمنزلة (من) في الأيام))(161)، وصرَّح بدخول (من) على الزمان فقال: ((ومن ذلك قول العرب: من بد شَوْلاً فإلى إتْلائها(162)، نَصَبَ لأنَّه أراد زمانا، والشَّوْلُ لا يكون زماناً ولا مكاناً فيجوز فيها، وكقولك: مِنْ لَدُ صلاةِ العصر إلى وقتِ كذا.....، فلمَّا أراد الزمانَ حَمَلَ الشول على شيء يَحسُن أن يكون زماناً))(163)، ووظَّف القاضي إسماعيل بن إسحاق الأزدي شاهدًا شعريًّا، وآخر قرآنيًّا، للدلالة على أنَّ (من)، تدخل على الزمان شذوذًا، فقال: ((من عامة في كلّ ابتداء سوى الزمان إلّا ما شذّ، من نحو قوله(164):

..... من حِجَجٍ ومِن شَهْرِ

وقوله تعالى:(لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا ۚ لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ ۚ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا ۚ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَّهِّرِينَ) (165) ولذلك من العموم اطلق قوله بمنزلة (من)، ولم يقيد يريد أنّ (منذُ) في الأيام بمنزلة (مِنْ) في سائر الأسماء فقدَّم وأخر))(166)، ورأى الأخفش الأوسط أنّها تدخل على الزمان لثبوت ورودها عن العرب وبها نزل القرآن الكريم فقال تعالى: (من أول يومَ يريد منذ أول يوم؛ لأن من العرب من يقول: لم أره من يوم كذا، يريد منذ أول يوم؛ يريد به أول الأيام كقولك: رأيت كلَّ رجل، تريد به كلَّ الرجال(167).

وخالفهم السيرافي فمنع دخولها على الايام وأول ما جاء من شواهد على تقدير حذف المضاف وإقامة المضاف اليه مقامه فقال: ((معناها من تأسيس أول يوم، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه. وقول زهير: (من حجج) أي من مر حجج))(168)، وتبعه في ذلك أبو البركات الانباري بقوله: (يكون (من أول يوم)، ، التقدير فيه: من تأسيس أول يوم، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، كما قال تعالى: (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا ۖ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ) (169)، والتقدير فيه: أهل القرية وأهل العير، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه))(170)، وضعف

رأيهم العكبري وردّ عليهم بقوله:((إن التأسيس المقدر ليس بمكان حتى تكون (من) لابتداء غايته ويدل على جواز دخول (من) على الزمان ما جاء في القرآن من دخولها على (قبل) التي يراد بها الزمان وهو كثير في القرآن وغيره))(171)، وقد ثبت استعمال (من) في الزمان في القرآن الكريم، كقوله تعالى:(لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا ۚ لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ ۚ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا ۚ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَّهِّرِينَ) (172)، وفي الحديث النبوي الشريف كقوله (صلى الله عليه وسلم): ((مثلُكم ومثلُ اليهودِ والنصارى كرجل استعمل عمّالا فقال: مَن يعمل لي إلى نصف النهار على قيراط قيراط، فعملت اليهود إلى نصف النهار على قيراط ثم قال مَن يعمل لي مِن نصف النهار على قيراط قيراط فعملت النصارى مِن نصف النهار إلى العصر على قيراط قيراط، ثم قال ومَن يعملُ لي من صلاة العصر إلى مغرب الشمس على قيراطين قيراطين؟ ألا فأنتم الذين تعملون من صلاة العصر إلى مغرب الشمس، ألا لكم الأجر مرّتين))(173)، فقد استعملت (مِن) في هذا الحديث لابتداء غاية الزمان أربع مرات(174)، ومثله ما ورد في حديث الاستسقاء عن أنس بن مالك، قال:((جاء رجل إلى رسول الله _صلى الله عليه وسلم_، فقال: يا رسول الله هلكت المواشي، وانقطعت السبل، فادعُ الله فدعا رسول الله _صلى الله عليه وسلم_، فمطروا من جمعة إلى جمعة، فجاء رجل إلى رسول الله _صلى الله عليه وسلم_، فقال: يا رسول الله تهدمت البيوت وتقطعت السبل، وهلكت المواشي، فقال رسول الله _صلى الله عليه وسلم_: اللهم على رؤس الجبال والآكام، وبطون الأودية، ومنابت الشجر، فانجابت عن المدينة انجياب الثوب))(175)، وقال رسول الله _صلى الله عليه وسلم_، لفاطمة _رضي الله عنها_: ((هذا أوّلُ طعامٍ أكله أبوكِ من ثلاثة أيام))(176)، وورد عن عائشة _رضي الله عنها_، قولها في حديث الأفك:((فجلس رسول الله _صلى الله عليه وسلم_، ولم يجلس عندي من يوم قيل فيّ ما قيل))(177)، وقول أنس بن مالك _رضي الله عنه_: ((فلمْ أزلْ أحِبُّ الدُّبّاء من يومئذ))(178)، كما ورد استعمال (من) للزمن في أشعار العرب، كقول النابغة الذبياني(179):

ولا عَيبَ فيهِمْ غيرَ أنّ سُيُوفَهُمْ بهنّ فلولٌ منْ قراعِ الكتائبِ

تورثْنَ منْ أزمانِ يومِ حليمةٍ إلى اليومِ قد جربنَ كلَّ التجاربِ(180)

لهذا كلّه يرى السيوطي أنَّ أشهر معانيها هي ابتداء الغاية مكانًا أو زمانًا من غير تقدير محذوف(181)، واستنادًا الى الأدلة المذكورة نرى أن القاضي إسماعيل بن إسحاق الأزدي قد أحسن في توظيف الشاهد في ترجيح مسألة دخول (من) على الزمان تأييدًا لسيبويه، وأما من منعوا ذلك فاضطروا الى تأويل الشواهد بمحذوف، فرأيهم فيه تكلف وتقدير، والموجود أولى من التقدير.

المسألة الثانية: (ما) العاملة عمل (ليس)

يرى سيبويه أن (ما) تعمل عمل ليس عند أهل الحجاز إذا دخلت على الجملة الأسمية فقال: ((ما أجرى مجرى ليس في بعض المواضع، بلغة أهل الحجاز، ثم يصير إلى أصله، وذلك الحرف (ما) تقول: ما عبد الله أخاك، وما زيد منطلقًا، وأما بنو تميم فيجرونها مجرى (أما) و(هل)، أي لا يعملونها في شيء وهو القياس؛ لأنه ليس بفعل، وليس (ما) كـ(ليس)، ولا يكون فيها إضمار، أما أهل الحجاز فيشبهونها بـ(ليس) إذ كان معناها كمعناها))(182)، وأيَّده أبو إسحاق الزجاج في الحواشي مستشهدًا بقوله تعالى:(الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ۖ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ ۚ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا ۚ وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ) (183)، ليبين أن (ما) الواردة هي العاملة عمل ليس، وقد قرئ بها في القرآن الكريم، على لغة من ينصب(184)، وخالفهم الفرَّاء مدعيًا إنّها منصوبة على نزع الخافض، فقال: ((فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَأً وَآتَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ سِكِّينًا وَقَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ ۖ فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ)(185)، نصبت (بشرًا)؛ لأن الباء قد استعملت فيه فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء، فلما حذفوها أحبوا أن يكون لها أثر فيما خرجت منه فنصبوا على ذلك ألا

ترى أن كل ما في القرآن أتى بالباء إلا هذا، وقوله تعالى:(مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ) وأما أهل نجد فيتكلمون بالباء وغير الباء فإذا أسقطوها رفعوا، وهو أقوى الوجهين في العربية))(186)، وعلل سبب عملها بأنهم رأوها تقع مبتدأة، أي تدخل على الإبتداء والخبر، وتنفي ما يكون في الحال وما لم يقع، فلما خلصت في معنى (ليس)، ودلَّتْ على ما تدلُّ عليه، ولم يكن بين نفييهما فصَّل البتة، حتى صارت كلُّ واحدة تغني عن الأخرى أجروها مجراها؛ لأن الشبهين إذا قاما في شيء من شيء، جذباه إلى حكم ما فيه الشبهان منه، فالنصب ب(ما) لغة أهل الحجاز، والأخذ في التنزيل بلغتهم أولى(187).

ويرى ابن يعيش أن (ما) أضعف من (ليس)، وإن عملت عملها بقوله:((ما، وإن كانت مشبهة بـ(ليس) وتعمل عملها، فهي أضعف منها؛ لأن (ليس) فعل و(ما) حرف، ولذلك من الضعف إذا تقدم خبرها على اسمها، أو دخل حرف الاستثناء بين الاسم والخبر بطل عملها، وارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر))(188)، وتأسيسًا على هذا الخلاف بين النحاة استقر رأيهم على أن (ما) لا تعمل عمل (ليس) عند الحجازين إلا بشروط، وهي:

1- أن لا يقترن أسمها بـ(إن) الزائدة.

2- أن لا ينتقض نفي خبرها بـ(إلا).

3- أن لا يتقدم خبرها على اسمها.

4- أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها(189).

و(ما) عند الكوفيين وبني تميم غير عاملة، وإن استوفت الشروط التي اشترطها البصريون، ويرون أن المرفوع بعدها باقٍ على ما كان قبل دخولها، والمنصوب على إسقاط الباء؛ لأن العرب لا تكاد تنطق بها دون الباء وعند حذفها يعوضون منها النصب كما هو المعهود عند حذف حرف الجر(190)، لذلك ورد في قوله تعالى:: (مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ)، ، ثلاث قراءات(191):

الاولى: قراءة الجمهور بكسر التاء، وهي لغة أهل الحجاز.

والثانية: قراءة المفضل عن عاصم {أمهاتُهم} بالرفع على لغة تميم.

والثالثة: قراءة ابن مسعود {بأمهاتهم} بزيادة الباء.

وقد استشهد أبو إسحاق، ومن وافقه من أصحاب الحواشي بقراءة الجمهور(192)، موظِّفين القراءة في اثبات عمل (ما)، عمل (ليس)، على لغة أهل الحجاز موافقين لسيبويه.

المسألة الثالثة: (أو) بمعنى (الواو)

أجاز سيبويه أن تكون (أو) بمعنى (الواو) فقال في باب الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام: ((وهذه الواو لا تدخل على ألف الاستفهام وتدخل عليها الألف، فإنما هذا استفهامٌ مستقبلٌ بالألف، ولا تدخل الواو على الألف، كما أن هل لا تدخل على الواو))(193)، ووظَّف أبو علي الفارسي قول ابن الاحمر(194)

أَلا فَالْبثا شَهْرَين أَوْ نصفَ ثالِثٍ إلى ذاك ما غَيَّبَتْنِى غِيابيا

لتأكيد المعنى الذي ذهب إليه سيبويه ومعزز رأيه، بقوله تعالى: (وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ) (195)، فيرون أن (أو) في الآية بمعنى الواو هنا(196)، وتبعهم على ذلك السيرافي(197)، وأكد الدينوري هذا المعنى لوضوحه في الآية ومنع أن يكون معناه (بل)(198)، وقدر ابن جني المعنى في قول ابن أحمر بـ: شهرين أو شهرين ونصف ثالث، والذي دعاه إلى هذا التأويل هو محاولة إقرار هذه اللفظة على أول أحوالها، ألا تراك لا تقول مبتدئًا: لبثت نصف ثالث؛ لأن ثالثًا من الأسماء المضمنة بما معها، أما في قوله تعالى:وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ)، فقد جاءت على معنى الشك؛ وذلك أن هذا كلام خرج حكاية من الله -عز وجل- لقول المخلوقين، وتأويله: أرسلناه إلى جمع لو

رأيتموهم لقلتم أنتم فيهم: هؤلاء مائة ألف أو يزيدون، فهذا الشك إنما دخل الكلام على الحكاية لقول المخلوقين؛ لأن الخالق تقدست أسماؤه لا يعترضه الشك في شيء من خبره، وهذا ألطف وأوضح معنى من إن (أو) بمعنى الواو ومن إن (أو) بمعنى بل(199)، وزعم أبو جعفر النحاس أن (أو) بمعنى (الواو) خطأ، بقوله: ((أو بمعنى الواو، خطأ لأن فيه بطلان المعاني))(200)، وقال أحمد محمد القصّاب: ((إن (أو)، سواء كانت بمنزلة (الواو) أو بمعنى: (بل) أنه الأحب إلي وكلاهما حسن))(201)، ورفض الخليل معنى (الواو) وحصر معناها في الآية بـ(بل)، وقال إن مثله قوله تعالى: (ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ۚ وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ ۚ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَاءُ ۚ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ ۗ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ) ً(202)، فيكون معنى قوله تعالى: بل أشد قسوة فلهذا ارتفع أشد، وليس بنسق على الحجارة(203)، ووافقه الفرّاء وشدد القول على المخالفين بقوله: ((من زعم أن (أو) في هذه الآية على غير معنى (بل) فقد افترى على الله؛ لأن الله تبارك وتعالى لا يشك، ومنه قول الله تبارك وتعالى: (وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ)(204)، ووافقهم على هذا المعنى أبو عبيدة رافضًا أن تكون (أو) في هذه الآية للشك لكنها بمعنى (بل) حصرًا205)، وردّ المبرّد على من ذهب الى جواز أن تكون (أو) بمعنى (بل)، بقوله:((هذا فاسد عندنا من وجهين:

أحدهما: أن (أو) لو وقعت في هذا الموضع موقع (بل) لجاز أن تقع في غير هذا الموضع، وكنت تقول: ضربت زيدًا أو عمرًا، وما ضربت زيدًا أو عمرًا على غير الشك، ولكن على معنى (بل) فهذا مردود عند جميعهم .

والوجه الآخر: أن (بل) لا تأتى في الواجب في كلام واحد إلا للإضراب بعد غلط أو نسيان، وهذا منفي عن الله عز وجل؛ لأنه القائل إذا قال: مررت بزيد غالطًا فاستدرك، أو ناسيًا فذكر، قال: بل عمرو؛ ليضرب عن ذلك، ويثبت ذا وتقول: عندي عشرة بل خمسة عشر على مثل هذا، فإن أتى بعد كلام قد سبق من غيره فالخطأ إنما لحق كلام الأول))(206)، أما أبو القاسم الزجاجي فيرى أنها بمعنى الابهام(207) ، وخالفه أبو هلال العسكري ورد عليه بقوله: ((ووقوع (أو) موقع (بل) معروف، ومنه قوله: (أو يزيدون) أي: بل يزيدون))(208)، وأما أبو البركات الأنباري فيرى أنّه لا حجة لهم في أنها بمعنى (الواو) أو بمعنى (بل) وذلك من وجهين:

أحدهما: أن يكون للتخيير، والمعنى أنهم إذا رآهم الرائي تخير في أن يقدرهم مائة ألف، أو يزيدون على ذلك.

والوجه الثاني: أن يكون بمعنى الشك، والمعنى أن الرائي إذا رآهم شك في عدتهم لكثرتهم، أي: أن حالهم حال من يشك في عدتهم لكثرتهم؛ فالشك يرجع إلى الرائي، لا إلى الحق تعالى(209).

وأيد ابن خروف مجيء (أو) بمعنى الواو على أن يكون معناها للتخيير والإباحة، واشترط عدم مجيئها مع الاستفهام، ومنه قوله: خذه بما عز أو هان(210)، وأما أبو البقاء العكبري فذهب الى أن (أو) في الآية بمعنى (بل) والشك كان للرائي وليس لله عز وجل(211)، ونرى صحة ما ذهب إليه سيبويه وأبو علي الفارسي من أن (أو) تكون بمعنى (الواو) مع صحة ما ذهب إليه المعارضون في تثبيت معنى الشك والإضراب في الآية على أن يكون الشك من الرائي وليس من الله سبحانه وتعالى فلا يليق معنى الشك به.

المسألة الرابعة: (إنّ) حرف جواب بمعنى (نعم)

اختلف القراء في قراءة قوله تعالى:(قَالُوا إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثْلَىٰ) (212)، في تشديد النون وتخفيفها وفى الألف والياء، فقرأ نافع وابن عامر وحمزة والكسائي بـ(إنّ) مشددة النون و(هذان) بألف(213)، فذهب جماعة من النحاة الى (إنّ) بمعنى (نعم)، وهذا ما ذهب إليه سيبويه، إذ يقول: ((وأما قول العرب في الجواب للتأكيد (إنه) فهو بمنزلة (أجل)، وإذا وصلت قلت (إنّ يا فتى)، وهي التي بمنزلة أجل))(214)، وأيّده أبو الحسن الاخفش في حاشيته موظّفا قوله تعالى:(قَالُوا إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثْلَىٰ) (215)، لتأييد رأي سيبويه بأن (إنّ) في الآية بمعنى (نعم)(216)، وقال:

((حدثني علي بن سليمان بسنده عن علي بن أبي طالب _رضي الله عنه_، قال: (لا أُحصي كم سمعت رسول الله _صلى الله عليه وسلم_، يقول على منبره (إِنَّ الْحَمْدُ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ)، ثم يقول: (أَنَا أَفْصَحُ قريشٍ كلّها، وأفصحها بعدي أبان بن سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ)، قال عمير: إعرابه عند أهل العربية والنحو (إنَّ الحمدَ لله) بالنصبِ، إلا أن العرب تجعل (إنَّ) بمعنى (نعم)))(217)، وسبقهما الى هذا المعنى الخليل، بقوله: ((وقد يكون (إن) في معنى نعم في بعض لغات العرب قال الشاعر(218):

بَكـرَتْ عَلَيَّ عَواذِلي يَلْحَيْنَنِي وأَلُومُهُنَّهْ
ويَقُلْن شيبٌ عَلا كَ وَقَد كَبِرْتَ فَقُلْتُ: إنَّهْ

أي نعم وأجل))(219)، وخرج الفرَّاء هذه القراءة على وجهين، فقال: (إنّ) بالتشديد، و(هذان) بالألف على وجهين:

إحداهما: على لغة بني الحارث بن كعب يجعلون الاثنين في رفعهما ونصبهما وخفضهما بالألف.

والوجه الآخر أن تقول: وجدت الألف هذا دعامة وليست بلام فعل، فلما ثنيت زدت عليها نونا ثم تركت الألف ثابتة على حالها لا تزول على كل حال فتركوا (هذان) في رفعه ونصبه وخفضه(220)، وتبعهم أبو عبيدة مجوزًا أن تكون (إنَّ) بمعنى (نعم) مجازًا، ثم قلت: هذان ساحران(221)، وكذلك وافقهم الزجاج في تخريج القراءة بمعنى نعم، فقال: (((إنَّ) قد وقعت موقع (نعم)، وإن اللام وقعت مَوْقِعَهَا، وإن المعنى: هذان لَهما ساحِرَانِ))(222)، وعلل ابن خالويه حجة من شدّد النون في (إنّ) وأتى بألف في (هذان) أن الله تعالى أنزل هذا القرآن بلغة كل حيّ من أحياء العرب، وهذه اللفظة بلغة (الحارث بن كعب) خاصة؛ لأنهم يجعلون التثنية بالألف في كل وجه، لا يقلبونها لنصب ولا لخفض، كما يجعلون الالف في الاسماء الخمسة على وجه واحد مثل الاسم المقصور، قال شاعرهم(223):

إنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

فلما ثبتت هذه اللفظة في السّواد بالألف، وافقت هذه اللغة، فقرءوا بها، ولم يغيّروا ما ثبت في المصحف(224)، وخالفهم أبو الحسن القيرواني بأن القول بـ(إنَّ) بمعنى (نعم)، لا يصح ؛ لأنها إذا كانت بمعنى (نعم) ارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر، وإن (اللام) لا تدخل على خبر مبتدأ جاء على أصله(225)، ومخالفته مردوده بقول النحويين: إنه يجوز في الشعر على الضرورة، فإن قلت: أقدر الابتداء محذوفًا، فإن هذا لا يتجه لأمرين:

أحدهما: إن الذي حمله النحويون على الضرورة لا يمتنع من أن يستمر هذا التأويل فيه، ولم يحملوه مع ذلك عليه.

والآخر: إن التأكيد باللام لا يليق به الحذف، ألا ترى أن الأوجه في الرتبة أن يتم الكلام ولا يحذف، ثم يؤكد فأما أنحذف ثم يؤكد، فليس باللائق في التقدير(226)؛ لذلك ضعف العكبري قراءة (إنّ) بالتشديد، و(هذان) بالألف، فقال: ((فيها وجهان:

أحدها: إنها بمعنى نعم، وما بعدها مبتدأ وخبر.

والثاني: إن فيها ضمير الشأن محذوفًا، وما بعدها مبتدأ وخبر أيضًا.

وكلا الوجهين ضعيف من أجل اللام التي في الخبر، وإنما يجيء مثل ذلك في ضرورة الشعر))(227)، لكن ابن جني لا يرى في دخول اللام على خبر (إنّ) ضرورة وإنما داخلة في موضعها، بقوله: ((أخبرنا أبو علي أن أبا إسحاق ذهب في قوله تعالى:إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ إلى أن (إنّ) بمعنى (نعم)، وهذان مرفوع بالابتداء، وأن اللام في لساحران داخلة في موضعها على غير ضرورة، وأن تقديره (نعم هذان لهما ساحران)، وحكى عن أبي إسحاق أنه قال هذا الذي عندي فيه، والله أعلم، وكنت عرضته على عالمنا محمد بن يزيد وعلى إسماعيل بن إسحاق، فقبلاه وذكرا أنه أجود ما

سمعاه))(228)، لذا أجاز ابن يعيش أن تكون (إنّ) بمعنى (نعم) ودخلت اللام، لوجود لفظ (إن)، وإن لم يكن المعنى معناها؛ لأن اللام لا تدخل على خبرها إذا كانت بمعنى (نعم)(229).

نخلص الى أن ابا الحسن قد وظَّف قراءة التشديد في (أنّ) مع رفع (هذان) للدلالة على مجيء (إنّ) بمعنى (نعم)، متبعًا بذلك قول سيبويه وهو ما ذهب إليه جمهور النحاة بعدهما.

الخاتمة

الحمدلله الذي تتم به الصالحات، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، فقد خضتُ طويلًا، في بطون أمّات الكتب، والرحلة الطويلة الشاقّة والمؤنسة في وقت واحد، خرجت بأهم النتائج أوجزتها بما يأتي:

1. استطاع أصحاب الحواشي الذين يمثلون علماء النحو في زمنهم أن يوظِّفوا كثيرًا من الشواهد النحوية من الآيات القرآنية، وقراءاته في تأييد ما ذهبوا إليه، فنجدهم أحيانًا يذكرون موضع الشاهد فقط، وأحيانًا أخرى يذكرون الشاهد كاملًا، فكانت آراؤهم لها أهمية كبيرة في المسائل النحوية التي تناولوها.

2. اعتمد أصحاب الحواشي في مناقشة المسائل، وتوظيف الشواهد على تقسيم كتاب سيبويه، فلم يخرجوا عن تبويبه، وتقسيماته.

3. أثبت البحث أن بعض أصحاب الحواشي خالف سيبويه في توظيف الشواهد في بعض المسائل النحوية، فوظَّفوا الشواهد توظيفًا جديدًا يناسب ما ذهبوا إليه، ومن ذلك توظيفهم للشاهد الذي يدل على أن (حاشا) فعل .

4. وأثبت البحث أن بعض أصحاب الحواشي أجازوا أمورًا رفضها سيبويه، ومن ذلك ما أجازه الأخفش من العطف على عاملين مختلفين وهو الذي رفضه سيبويه.

5. أثبت أيضًا أن أبو بكر السراج أجاز أن يكون التمييز واحدًا أو جمعًا، إذ لم يكن المميز عددًا، فوظَّف الشاهد القرآني ليؤكد صحة ما ذهب إليه.

6. وأثبت أن حذف فعل القول في القرآن كثير جدا، وبين ذلك بالشاهد القرآني .

7. وظَّف أبو علي الفارسي الشاهد القرآني ليثبت صحة ما ذهب إليه سيبويه من أن (أو)، تكون بمعنى (الواو).

وظَّف القاضي اسماعيل بن إسحاق الأزدي شاهدًا شعريًا، وشاهدًا قرآنيًا، للدلالة على شذوذ دخول (من) على الزمان.

المصادر

القرآن الكريم

1. ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري (ت606 هـ)، البديع في علم العربية، تح: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، ط1، 1420 هـ.

2.ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (ت392هـ)، سر صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط1، 1421هـ- 2000م.

3.ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (ت 392هـ)، اللمع في العربية، تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية -- الكويت، (د.ت).

4.ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (ت392هـ)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية،1420هـ- 1999م.

5.ابن حنبل ، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن هلال بن أسد الشيباني (ت241هـ)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تح: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط1، 1421 هـ - 2001 م.

6. ابن خالويه، الحسين بن أحمد ، أبو عبد الله (ت370هـ)، الحجة في القراءات السبع، تح: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق -- بيروت، ط4، 1401 هـ.

7. ابن خروف، لأبي الحسن علي بن محمد بن علي الحضرمي الإشبيلي (ت609ه)، تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، تح: خليفة محمد خليفة بديري، الجماهيرية العظمى- طرابلس، ط1، 1995م.

8.ابن رشيق القيرواني، أبو على الحسن الأزدي (ت463 هـ)، العمدة في محاسن الشعر وآدابه، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، ط5، 1401 هـ - 1981م.

9. ابن زنجله، أبو زرعة (ت حوالي 403هـ)، حجة القراءات، عبد الرحمن بن محمد، تح: سعيد الأفغاني، دار الرسالة، (د.ت).

10. ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر التونسي (ت1393هـ)، التحرير والتنوير، تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، الدار التونسية للنشر -- تونس، 1984 هـ.

11. ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام الأندلسي المحاربي (ت 542هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية -- بيروت، ط1، 1422هـ.

12. ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت769هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، ط20، 1400 هـ - 1980 م.

13. ابن مالك، بدر الدين محمد جمال الدين محمد، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، (ت686 هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط1، 1420 هـ - 2000م.

14. ابن مالك، محمد بن عبد الله، الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت 672هـ)، شرح التسهيل لابن مالك، تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1410هـ - 1990م.

15. ابن مالك، محمد بن عبد الله، الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت672 هـ)، شرح الكافية الشّافية، تح: علي محمّد معوّض، دار الكتب العلميّة، ط1، 1420 هـ.

16. ابن مجاهد البغدادي، أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر (ت324هـ)، السبعة في القراءات، تح: شوقي ضيف، دار المعارف -- مصر، ط2، 1400هـ.

17. ابن منظور ، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت711هـ)، لسان العرب، دار صادر -- بيروت، ط3، 1414 ه.

18. ابن هشام ، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، (ت 761هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: د. مازن المبارك/ محمد علي حمد اللهن، دار الفكر -- دمشق، ط6، 1985.

19. ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، (ت761هـ)، أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ت).

20. ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، (ت 761هـ)، شرح شذور الذهب لابن هشام، تح: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع -- سوريا، (د.ت).

21. ابن يعيش، يعيش بن علي ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي(ت 643هـ)، شرح المفصَّل، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت -- لبنان، ط1، 1422 هـ - 2001 م.

22. ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي(ت643 هـ)، شرح الملوكي في التّصريف، تح: د. فخر الدين قباوة، مكتبة العربيّة بحلب، المطبعة: مطبعة مكتبة العربيّة، ط، 1، 1393 هـ.

23. أبو البقاء العكبري، عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغدادي محب الدين (ت 616هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب، تح: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر -- دمشق، ط1، 1416هـ 1995م.

24. أبو البقاء العكبري، عبد الله بن الحسين بن عبد الله (ت 616هـ)، التبيان في إعراب القرآن، تح: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، (د.ت).

25. أبو البقاء العكبري، عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغدادي محب الدين (ت616هـ)، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين تح: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1406هـ - 1986م.

26. أبو الحسن القيرواني، علي بن فَضَّال بن علي بن غالب المُجَاشِعِي(ت 479هـ)، النكت في القرآن الكريم، (في معاني القرآن الكريم وإعرابه)، ، تح: د. عبد الله عبد القادر الطويل، دار الكتب العلمية -- بيروت، ط1، 1428 هـ - 2007 م.

27. أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت 458هـ)، المحكم والمحيط الأعظم، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية -- بيروت، ط1، 1421 هـ - 2000 م.

28. أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (ت982هـ)، تفسير أبي السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، دار إحياء التراث العربي -- بيروت، (د.ت).

29. أبو العباس، أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي (ت332 هـ)، الإنتصار لسيبويه على المبرِّد، تح: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط1، 1416 هـ - 1996 م.

30. أبو القاسم الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي (ت 337هـ)، اللامات، تح: مازن المبارك، دار الفكر -- دمشق، ط2، 1405هـ-1985م.

31. أبو القاسم الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي ، (ت337هـ)، حروف المعاني والصفات، تح: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة -- بيروت، ط1، 1984م.

32. أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي (ت373 هـ)، بحر العلوم، دار الفكر -- بيروت، تح: د. محمود مطرجي، (د.ت).

33. أبو بركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت577هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، ط1، 1424هـ-2003م.

34. أبو بكر محمد بن هاشم الخالدي، (ت نحو 380هـ) ، و أبو عثمان سعيد بن هاشم الخالدي (ت 371هـ)، الأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين والجاهليين والمخضرمين، الخالديان، تح: الدكتور محمد علي دقة، وزارة الثقافة، الجمهورية العربية السورية، 1995.

35. أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت338هـ)، إعراب القرآن، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421 هـ.

36. أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تح: د. حسن هنداوي، الناشر: دار القلم - دمشق، دار كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى، (د.ت).

37. أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين (ت745هـ)،، البحر المحيط في التفسير، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر-بيروت، 1420 هـ.

38. أبو سعيد السيرافي، الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت 368 هـ)، شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي دار الكتب العلمية، بيروت -- لبنان، ط1، 2008 م.

39. أبو عبدالله البخاري، محمد بن إسماعيل الجعفي، صحيح البخاري، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ.

40. أبو عبيدة، معمر بن المثنى التيمى البصري (ت 209هـ)، مجاز القرآن، تح: محمد فواد سزگين، مكتبة الخانجي -- القاهرة، 1381 هـ.

41. أبو علي الفارسيّ، الحجة للقراء السبعة، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، (ت377هـ)، تح: بدر الدين قهوجي - بشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث -- دمشق-بيروت، ط2، 1413 هـ - 1993م.

42. أبو علي الفارسيّ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الأصل، (ت377هـ)، التعليقة على كتاب سيبويه ، تح: د. عوض بن حمد القوزي، ط1410،1هـ - 1990م.

43. أبو محمد السيرافي، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت385هـ)، شرح أبيات سيبويه، تح: الدكتور محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة -- مصر، 1394 هـ - 1974 م.

44. أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت437هـ)، الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، تح: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي - جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي، مجموعة بحوث الكتاب والسنة - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة، ط1، 1429 هـ - 2008م.

45. أبو هلال العسكري، الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران (ت نحو 395هـ)، الوجوه والنظائر، تح: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 1428 هـ - 2007 م.

46. أبي الفرج الأصفهاني، الأغاني، تح: سمير جابر، دار الفكر -- بيروت، ط2، (د.ت).

47. أبي زهرة، محمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد المعروف (ت1394هـ)،زهرة التفاسير، دار الفكر العربي، (د.ت).

48. أبي علي الفارسي، عبدالله بن بَرّي، شرح شواهد الإيضاح، تح: د. عبيد مصطفى درويش، مراجعة: د. محمد مهدي علام، القاهرة الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، 1405ه-1985م.

49. أحمد عبدالستار الجواري، نحو القرآن، مكتبة اللغة العربية- شارع المتنبي- مجمع الزوراء، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1394ه- 1974م.

50. الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت686 هـ)، شرح الرضي على الكافية، تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس -- ليبيا، 1395ه- 1975 م.

51. إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة (ت535هـ)إعراب القرآن، ، قدمت له ووثقت نصوصه: الدكتورة فائزة بنت عمر المؤيد، ط1، 1415 هـ - 1995م.

52. بابن السراج أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي (ت316هـ)، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي،: مؤسسة الرسالة، لبنان -- بيروت(د.ت).

53. البغدادي، عبد القادر بن عمر (1030 هـ - 1093 هـ)، شرح أبيات مغني اللبيب، تح: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت، عدة سنوات (1393 - 1414 هـ).

54. البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت: 1093هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1418 هـ - 1997 م.

55. البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود (ت510هـ)، معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي، تح: محمد عبد الله النمر - عثمان جمعة ضميرية - سليمان مسلم الحرش، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط4: 1417 هـ - 1997 م.

56. بن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (ت 392هـ)، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، (د.ت).

57. البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي (ت 685هـ)، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تح: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي -- بيروت، ط1، 1418 هـ.

58. التهانوي، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي (ت بعد 1158هـ)، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تح: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني، مكتبة لبنان ناشرون -- بيروت، ط1، 1996م.

59. الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف (ت 816هـ)، التعريفات، تح: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت --لبنان، ط1، 1403هـ -1983م.

60. الجصاص أحمد بن علي أبو بكر الرازي الحنفي (ت370هـ)، أحكام القرآن، تح: محمد صادق القمحاوي، عضو لجنة مراجعة المصاحف بالأزهر الشريف، دار إحياء التراث العربي -- بيروت، 1405 هـ.

61. حواشي كتاب سيبويه، جمعها وعلقها: أبو علي الفارسي، وأبو القاسم الزمخشري، وأبو عبدالعزيز العيوني، تح: سليمان العيوني، دار طيبة الخضراء، ط1، 2021م-1442ه.

62. د أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت1424هـ)، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، ط1، 1429 هـ - 2008 م.

63. د. عبد الشافى أحمد على الشيخ، ظاهرة التكرار فى القرآن الكريم، المصدر: الشاملة الذهبية، (د.ت).

64. الدكتورة خديجة الحديثي، المدارس النحوية، مؤسسة الرسالة للمطبوعات- بغداد، ط1: 1434ه-2012م.

65. الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت276هـ)، تأويل مشكل القرآن، المحقق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت -- لبنان، (د.ت).

66. الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت276هـ)، غريب القرآن، تح: أحمد صقر، دار الكتب العلمية، 1398هـ - 1978 م.

67. الرازي، بفخر الدين، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي (ت606هـ)، مفاتيح الغيب، التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي-- بيروت، ط3، 1420 هـ.

68. الزَّبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، (ت1205 هـ)، تاج العروس، تح: علي شيري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، المطبعة: دار الفكر، ط: 2، 1424 ه.

69. الزجاج ، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت311هـ)، معاني القرآن وإعرابه، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب -- بيروت، ط1، 1408 هـ - 1988م.

70. الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر (ت 794هـ)، البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، ط1، 1376 هـ - 1957م.

71. زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى لسنيكي (ت926هـ)، إعراب القرآن العظيم، تح: د. موسى على موسى مسعود، ط1، 1421 هـ - 2001م.

72. الزمخشري ، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله (ت 538هـ)، المفصَّل في صنعة الإعراب، تح: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال -- بيروت، ط1، 1993.

73. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله (ت538هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي -- بيروت، ط3، 1407 هـ.

74. السَّراج محمد علي، اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل، ، مراجعة: خير الدين شمسي باشا، دار الفكر -- دمشق، ط1، 1403 هـ - 1983 م.

75. السهيلي ، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد (ت581هـ)، نتائج الفكر في النَّحو، دار الكتب العلمية -- بيروت، ط1: 1412 - 1992م.

76. سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر(ت 180هـ)، الكتاب ، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408 هـ - 1988م.

77. السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(ت911هـ)، ، معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، تح: أ. د محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب - القاهرة - مصر، ط1، 1424هـ - 2004 م.

78. السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت911هـ)، الإتقان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1394هـ/ 1974 م.

79. السيوطي جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر(ت 911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية -- مصر، (د.ت).

80. السيوطي جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت 911هـ)، معترك الأقران في إعجاز القرآن ويُسمَّى (إعجاز القرآن ومعترك الأقران)، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت -- لبنان، ط1، 1408 هـ - 1988 م.

81. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(ت911هـ)، عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد، تح: د. سَلمان القضَاة، دَار الجيل، بَيروت -- لبنان، 1414 هـ - 1994 م.

82. شهاب الدين الأندلسي، أحمد بن محمد بن محمد البجائي الأُبَّذيّ، (ت860هـ)، الحدود في علم النحو، تح: نجاة حسن عبد الله نولين، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد 112، 1421هـ-2001م.

83. الصابوني ،محمد علي ، روائع البيان تفسير آيات الأحكام، طبع على نفقة: حسن عباس الشربتلي، مكتبة الغزالي - دمشق، مؤسسة مناهل العرفان -- بيروت، ط3، 1400 هـ - 1980 م.

84. صاحب حماة، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، (ت 732 هـ)، الكناش في فني النحو والصرف، تح: الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت -- لبنان، 2000 م.

85. صالح علي زابن السريحي السلمي، توظيف الشوكاني شاهد النحو الشعري، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في النحو والصرف، إشراف: محمد صفوت مرسي، 1424-1423ه.

86. الصبان، أبو العرفان محمد بن علي الشافعي (ت1206هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط1، 1417 هـ -1997م.

87. عبد العظيم إبراهيم محمد المطعني (ت1429هـ)، خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية، مكتبة وهبة، ط1، 1413 هـ - 1992 م.

88. عبيد الله بن قيس الرقيات، ديوانه ، تح: محمد يوسف نجم، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1986م.

89. عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت646هـ)، آمالي ابن الحاجب، تح: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار- الأردن، دار الجيل -- بيروت، 1409 هـ - 1989م.

90. الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري (ت170هـ)، الجمل في النحو، تح: د. فخر الدين قباوة، ط5، 1416هـ- 1995م.

91. الفرزدق ، أبي فراس همّام بن غالب بن صعصعة ابن ناجية بن عقال بن محمد بن سفيان بن مجاشع بن دارم (38 هـ - 658 م) (110 هـ - 728 م)، ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدّم له: الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت -- لبنان، ط1، 1407 هـ - 1987 م.

92. الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (ت817هـ)، القاموس المحيط، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت -- لبنان، ط8، 1426 هـ - 2005 م.

93. الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (ت817هـ)، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، تح: محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، (د.ت).

94. القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (ت ق 12هـ)، دستور العلماء، جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية - لبنان- بيروت، ط1، 1421هـ - 2000م.

95. القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي(ت 543هـ)، أحكام القرآن، راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلَّق عليه: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت -- لبنان، ط3، 1424هـ - 2003م.

96. القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين (ت 671 هـ)، الجامع لأحكام القرآن(تفسير القرطبي)، تح: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1423 هـ/ 2003 م.

97. القصَّاب ، أحمد محمد بن علي بن محمد الكَرَجي (ت نحو 360هـ)، النكت الدالة على البيان في أنواع العلوم والأحكام، تح: علي بن غازي التويجري، دار القيم - دار ابن عفان، ط1، 1424 هـ - 2003 م .

98. القيرواني، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت437هـ)، مشكل إعراب القرآن، تح: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة -- بيروت، ط2، 1405ه.

99. كُثيّر عزَّة، ديوانه، جمعه وشرحه الدكتور إحسان عباس، نشر وتوزيع دار الثقافة، بيروت لبنان، 1391ه-1971م.

100. الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني القريمي ، أبو البقاء الحنفي (ت1094هـ)، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تح: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة -- بيروت، (د.ت).

101. المبرّد أبو العباس، محمد بن يزيد ، (ت285هـ)، الكامل في اللغة والأدب، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي -- القاهرة، ط3، 1417هـ - 1997 م.

102. المبرّد، أبو العباس ، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي(ت 285هـ)، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب- بيروت، (د.ت).

103. محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي (ت1393هـ)، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت -- لبنان، 1415 هـ - 1995 م.

104. محمد عبد الخالق عضيمة (ت 1404 هـ)، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمود محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، (د.ت).

105. محمد محمد محمد سالم محيسن (ت1422هـ)، القراءات وأثرها في علوم العربية، مكتبة الكليات الأزهرية -- القاهرة، ط1، 1404 هـ - 1984م.

106. محمود بن عبد الرحيم صافي (ت1376هـ)، الجدول في إعراب القرآن الكريم، دار الرشيد، دمشق - مؤسسة الإيمان، بيروت، ط4، 1418هـ.

107. المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المصري المالكي (ت749هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني، تح: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت -- لبنان، ط1، 1413 هـ - 1992 م.

108. النابغة الذبياني ، زياد بن معاوية بن ضباب بن جابر بن يربوع بن مرّة بن عوف بن سعد، الذبياني، الغطفاني (18 ق. هـ-605 م)، ديوانه، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، (د.ت).

109. النحاس ، أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد (ت 338هـ)، معاني القرآن، المحقق: محمد علي الصأبوني، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط1، 1409ه.

110. نشوان بن سعيد الحميرى اليمني (ت: 573هـ)، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تح: د حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإرياني - د يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية)، ط1، 1420 هـ - 1999م.

111. نور الدين الأُشْمُوني، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، الشافعي (ت 900هـ)، شرح الأشموني لألفية ابن مالك،

دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط1، 1419هـ- 1998م.

الهوامش

2 AiCHS'22

1 - الحجر: ٩.

2 - المدارس النحوية، للدكتورة خديجة الحديثي: 74-73

3 - المصدر نفسه: 110

4 - ينظر: مقاييس اللغة، لابن فارس: 6/122(باب الواو والظاء وما يثلثهما).

5 - ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة، لأحمد مختار عمر: 3/ 2464.

6 - ينظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، لنشوان الحميري: 11/ 7214.

7 -ينظر: توظيف الشوكاني لشاهد النحو الشعري، لصالح علي زابن: 3

8 - المحكم والمحيط الأعظم: 4/ 181.

9 - ينظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، لنشوان الحميري: 6/ 3563.

10 - غافر: ٥١

11 - لسان العرب، لابن منظور:3/ 240، مادة (شهد).

12 - الأحزاب: ٤٥.

13 - البروج:٣.

14 - ينظر: أحكام القرآن، لابن العربي: 4/ 341.

15 - ينظر: تاج العروس، للزَّبيدي: 5/ 47، مادة (شهد).

16 - القاموس المحيط، الفيروزآبادي: 292، فصَّل الشين مادة (شهد)

17 - ينظر: التعريفات، للجرجاني: 124.

18 - ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، للتهانوي: 1/1002.

19 - العمدة في محاسن الشعر وآدابه: 1/ 33.

20 - ديوانه: 50

21- الكتاب: 1/63-65.

22 - حواشي كتاب سيبويه، للعيوني: 1/145.

23- الجاثية: 4، قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم (وما يبث من دآبة آيات)، (وتصريف الريح ءايات)، رفعًا، وقرأ حمزة والكسائي (ءايات) كسرًا فيهما، ينظر: السبعة في القراءات: 594، والحجة للقراء السبعة: 6/ 169.

24- سبأ: 24.

25- حواشي كتاب سيبويه، للعيوني: 1/147.

26 - الجاثية: ٥

27 - في قوله تعالى: (إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ لَأٓيَٰتٖ لِّلۡمُؤۡمِنِينَ (3) وَفِي خَلۡقِكُمۡ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٞ لِّقَوۡمٖ يُوقِنُونَ (4) وَٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزۡقٖ فَأَحۡيَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَا وَتَصۡرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٞ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ (5)) ، الجاثية:٣--٥.

28- حواشي كتاب سيبويه، للعيوني: 1/145-147.

29- الأصول في النحو: 2/ 73.

30 - الانتصار لسيبويه على المبرّد : 56.

31 - ينظر: الحجة في القراءات السبع: 325.

32- ينظر: إعراب القرآن: 4/ 93.

33- ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: 4/ 285-284.

34-ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 5/ 80.

35- الجامع لأحكام القرآن: 16/ 157.

36 - أمالي ابن الحاجب: 1/ 133.

37 - المصدر نفسه: 1/ 134.

38- ينظر: شرح الكافية الشافية: 2/ 829.

39 - ينظر: شرح أبيات مغني اللبيب: 6/ 243.

40 - ديوانه: 2/ 83

41- الكتاب: 1/ 69.

42- الملك: 30.

43- حواشي كتاب سيبويه، للعيوني: 1/150.

44 - مجاز القرآن: 1/ 403.

45- ينظر: المقتضب: 4/ 305.

46 - عجز بيت للفرزدق ينظر: ديوان الفرزدق: 539، صدره: عَلى قَسَمٍ لا أَشتُمُ الدَهرَ مُسلِماً.

47 - الكامل في اللغة والأدب: 1/ 283-282

48- غريب القرآن: 267.

49- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 1/ 57.

50- الهداية الى بلوغ النهاية: 6/ 4387.

51- تفسير البغوي : 5/ 173.

52- التبيان في إعراب القرآن: 2/ 1233.

53- ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 18/ 222، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل: 3/282، ومعترك الأقران في إعجاز القرآن: 2/ 456، وإرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: 9/ 10.

54 - ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: 1/ 316.

55- الكتاب: 2/ 172.

56 - وردت بلفظة (المميز) في الحواشي، ينظر: حواشي كتاب سيبويه: 2/592، والتعليقة على كتاب سيبويه: 1/ 316.

57 - حواشي كتاب سيبويه، للعيوني: 2/592.

58- الأصول في النحو: 1/ 227.

59 - حواشي كتاب سيبويه، للعيوني: 2/592، وينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: 1/ 316.

60- الكهف: 103، استشهد بها سيبويه في كتاب في غير هذا الباب.

61- غافر: 67.

62- ينظر: إعراب القرآن، للنحاس: 2/ 309، ومشكل إعراب القرآن، لمكي: 1/ 448.

63- ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 2/ 863.

64- إعراب القرآن العظيم: 380.

65 - ينظر: مجاز القرآن، لأبي عبيدة البصري: 1/ 9، ومعاني القرآن، للأخفش:2/ 523، وتفسير البغوي: 7/158، ومفاتيح الغيب، للرازي:21/ 470، وتفسير القرطبي: 15/ 330، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل، للبيضاوي: 5/63.

66- ينظر: المقتضب: 2/ 173.

67- بحر العلوم: 2/ 449.

68- ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 2/ 316.

69- نتائج الفكر في النحو: 310.

70- ينظر: الجدول في إعراب القرآن، محمود صافي: 16/ 261.

71 - ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عظيمة: 10/ 184.

72 - ينظر: الكتاب لسيبويه: 3/ 133-132، وحواشي كتاب سيبويه: 2/ 856.

73 - المؤمنون: ٣٥.

74 - التوبة: ٦٣.

75 - النمل: ٥

76- ، للعيوني:2/857.

77 - ينظر: خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية، لعبد العظيم إبراهيم: 1/ 324.

78 - ينظر: ظاهرة التكرار في القرآن الكريم، لعبد الشافي أحمد: 31.

79 - ينظر: زهرة التفاسير، لأبي زهرة :10/ 5432، وظاهرة التكرار في القرآن الكريم، د. عبد الشافي أحمد: 31.

80 - الكتاب: 1/ 280.

81 - المصدر نفسه: 3/ 110.

82 - الرعد: ٢٣ -- ٢٤.

83 - حواشي كتاب سيبويه، للعيوني: 2/ 833.

84 - ينظر: معاني القرآن: 2/ 62.

85 - الانتصار لسيبويه على المبرّد: 188.

86 - ينظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: 3/ 320.

87 - ينظر: المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي: 240، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني: 1/ 109.

88 - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: 1/ 93.

89 - البرهان في علوم القرآن: 3/ 196.

90 - ينظر: أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، للشنقيطي: 3/ 285.

91 - التبيين عن مذاهب النحويين: 279.

92 - ينظر: شرح التسهيل: 4/ 52.

93 - ينظر: مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام: 2/ 632.

94 - ينظر: الإتقان في علوم القرآن: 3/ 209، ومعترك الأقران في إعجاز القرآن:1/ 246، والبرهان في علوم القرآن، للزركشي: 3/ 179، والأشباه والنظائر في النحو، لأبي هلال العسكري: 4/ 349.

95 - التحرير والتنوير: 1/ 122.

96 - نحو القرآن: 38.

97 - مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام : 2/ 632.

98 - الكتاب:2/ 349.

99 - وردت في الحواشي بالألف مقصورة (حاشى)، ينظر: حواشي كتاب سيبويه: 2/711

100 - يوسف: ٤٣

101 - يوسف: ٣١ و51

102 - حواشي كتاب سيبويه، للعيوني:2/ 712-711.

103 - الأصول في النحو:1/ 288.

104 - شرح كتاب سيبويه، للسيرافي:3/ 100، وينظر: شرح الرضي على الكافية، لابن الحاجب: 2/ 124.

105 - ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني، ابن المرادي : 559.

106 - عجز بيت صدره و لا أرى فاعلًا، في الناس، يشبهه، ينظر: ديوان النابغة الذبياني:20.

107 - ينظر: الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه : 195.

108 - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين :1/ 231-230.

109 - المفصَّل في صنعة الإعراب: 98

110 - ينظر: شرح المفصَّل، لابن يعيش: 2/ 62.

111 - المقتضب: 4/ 391.

112 - المسائل الحلبيات:243- 244.

113 - عجز بيت صدره: الذي يمسي إلى الحزن أهله، وهو للمعطل الهذلي، ينظر: شرح شواهد الإيضاح: 323.

114 - ينظر: اللمع في العربية، لابن جني : 69.

115 - شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: 225.

116 - مسند الإمام أحمد: 9/ 518 (5707).

117 - ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري:1/309-310، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام : 165-166.

118 - ينظر: القراءات وأثرها في علوم العربية: 2/ 17.

119 - ينظر: البرهان في علوم القرآن: 4/ 238.

120 - التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل :8/ 325.

121 - ينظر: أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك، لابن هشام: 2/ 248، وشرح الاشموني لألفية ابن مالك: 1/ 528، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: 2/246.

122 - ينظر: البديع في علم العربية، لابن الأثير:1/ 224، و شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 2/ 239، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي: 2/ 279.

123 - النابغة الذبياني، ينظر: خزانة الأدب، للبغدادي:4/182.

124 - لم يذكر قائلة، ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادي: 7/ 453.

125 - مسند الإمام أحمد: 9/ 518، رقم الحديث(5707).

126 -ينظر: نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم السهيلي: 51، والتعريفات، للجرجاني: 168.

127 -ينظر: الحدود في علم النحو، شهاب الدين الأندلسي: 473، واللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل، محمد علي السَّراج:49.

128 - الكتاب: 3/ 161.

129 - النمل: ٧٢.

130 - يوسف: ٤٣.

131 -حواشي كتاب سيبويه، للعيوني:2/ 874، وينظر: التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي: 2/ 270.

132 - ينظر: الجمل في النحو: 279.

133 - ينظر: معاني القرآن: 1/ 222.

134 - ينظر: اللامات: 147.

135 - ينظر: احكام القرآن: 4/ 348.

136 - ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين: 413.

137 - ينظر: البحر المحيط في التفسير: 8/ 266، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: 11/ 180.

138 - ديوان كثير عزة : 170.

139 - ينظر: إعراب القرآن للأصبهاني : 89، والبديع في علم العربية: 1/ 437.

140 - ينظر: الأغاني : 2/ 549.

141 - ينظر: البديع في علم العربية: 1/ 438.

142 - ينظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك:2/ 77.

143 - ينظر: شرح ألفية ابن مالك: 1/ 214.

144 - ينظر: بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، الفيروزآبادي: 3/ 62.

145 - ينظر: جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، القاضي الأحمد نكري: 1/ 47، وشمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان الحميرى: 4/2111، والتعريفات، للجرجاني: 14، ومعجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، للسيوطي: 92.

146 - ينظر: جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، القاضي الأحمد نكري: 1/ 47.

147 - الكتاب:3/ 530.

148 - المفصَّل في صنعة الإعراب: 545، وينظر: الكناش في فني النحو والصرف، أبو الفداء صاحب حماة: 2/ 335، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، للتهانوي: 1/ 130.

149 - شرح المفصَّل لابن يعيش: 5/ 513، وينظر: شرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش:452.

150 - ينظر: الكليات، لأبي البقاء الحنفي: 66-65.

151 - الكتاب: 3/ 530-529.

152 - ينظر: شرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش: 454

153 - الكتاب لسيبويه: 3/ 530.

154 - آل عمران: ٣١.

155 - حواشي كتاب سيبويه، للعيوني: 3/ 1511.

156 - الكامل في اللغة والأدب، لابي العباس المبرِّد: 1/ 267.

157 - الكتاب: 4/ 67.

158 - شرح كتاب سيبويه: 4/ 485.

159 - ينظر: شرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش: 454.

160 - نقلها أصحاب الحواشي بزيادة :قولهم، ينظر حواشي كتاب سيبويه:1/51.

161 - الكتاب: 1/ 17.

162 - فهذا عند السيرافي فيه وجهان:

((أحدهما: أن يكون الشول مصدر: شالت بذنبها شولا. والناقة تشول بذنبها إذا لقحت. والإتلاء: أن تلد فيتلوها ولدها، ومعناه يتبعها. وقد أتلت فهي متلية، إذا تلاها ولدها؛ فيقول: مذ كانت في وقت شول ذنبها إلى وقت إتلائها، وحذف الوقت وجعل الشول ظرفا، كما تقول: " أتاني مقدم الحاج " و " خفوق النجم " وإنما تعني: في وقت مقدم الحاج، ووقت خفوق النجم. وصحة التقدير من طريق العربية: مذ لد وقت أن شالت شولا إلى وقت إتلائها؛ لأنه لا يصح أن تقول: مذ لد أن كانت الناقة في وقت شولها إلى وقت إتلائها؛ لأن ظروف الزمان لا تتضمن الجثث.

والقول الثاني: أن يكون الشول جمع شائل، وهي التي قل لبنها وليس من رفع الذنب. تقول: ناقة شائلة، ونوق شول، إذا قلت ألبانها. كما تقول: امرأة زائرة ونسوة زور. وناقة شائل إذا رفعت ذنبها ونوق شول، قال أبو النجم: كأن في أذنا بهن الشّول من عبس الصيف قرون الأيل

فيكون تقدير هذا: مذ لد وقت أن كانت النوق شولا إلى وقت إتلائها، أي إلى وقت أن ولدت وكثرت ألبانها))، شرح كتاب سيبويه: 1/ 128.

163 - شرح كتاب سيبويه: 1/264-265.

164 - هذا عجز بيت لزهير بن أبي سلمى وتمامه: لمن الديار بقنة الحجر ....أقوين، ، ينظر: ديوانه: 31.

165 - التوبة: ١٠٨

166 - حواشي كتاب سيبويه، للعيوني: 1/52.

167 - ينظر: معاني القرآن: 1/366.

168 - شرح كتاب سيبويه: 1/ 92.

169 - يوسف: ٨٢

170 - الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 307-306.

171 - التبيان في إعراب القرآن: 2/ 660.

172 - التوبة: ١٠٨

173 - صحيح البخاري:4/170: 3459.

174 - ينظر: عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد: 2/ 17.

175 - صحيح البخاري:2/29: (1016).

176 - مسند الإمام أحمد:20/ 440: (13223).

177 - صحيح البخاري: 3/ 173: (2661).

178 - صحيح البخاري:3/61: (2092).

179 - ديوان النابغة الذبياني : 45-44.

180 - ينظر: شرح التسهيل لابن مالك :3/ 132-131.

181 - ينظر: معترك الأقران في إعجاز القرآن :2/ 530.

182 - الكتاب:1/ 57.

183 - المجادلة: ٢

184 - ينظر: حواشي كتاب سيبويه، للعيوني:1/ 138.

185 - يوسف: ٣١

186 - معاني القران:2/42.

187 - ينظر: المقتضب :4/ 188،

188 - شرح المفصَّل:1/268.

189 - ينظر: أوضح المسالك الى ألفية ان مالك :1/266-272.

190 - ينظر: شرح شذور الذهب، لابن هشام : 255، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي:1/ 447-448.

191 - ينظر: السبعة في القراءات، لابن مجاهد: 628، والحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي: 6/ 277، وحجة القراءات، لابن زنجلة: 703، روائع البيان تفسير آيات الأحكام، للصأبوني:2/ 519.

192- ينظر: حواشي كتاب سيبويه، للعيوني: 1/138.

193 - الكتاب لسيبويه: 3/ 187.

194 - ينظر: خزانة الأدب، للبغدادي: 11/ 71.

195 - الصافات: ١٤٧.

196 - ينظر: حواشي كتاب سيبويه، للعيوني:2/893.

197 - ينظر: شرح كتاب سيبويه :3/ 432.

198 - ينظر: تأويل مشكل القرآن : 291-290.

199 - ينظر: الخصائص :2/ 462.

200 - معاني القرآن للنحاس :6/ 61.

201 - النكت الدالة على البيان في أنواع العلوم والأحكام :1/ 119.

202 - البقرة: ٧٤.

203 - ينظر: الجمل في النحو، للفراهيدي : 310.

204 - معاني القرآن:1/ 250.

205 - ينظر: مجاز القرآن :2/ 175.

206 - المقتضب :3/ 305-304.

207 - ينظر: حروف المعاني والصفات : 13.

208 - الوجوه والنظائر: 394.

209 - ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين :2/ 393.

-210 ينظر: تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب : 277.

211 - ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب :1/ 425.

212 - طه: ٦٣

213 - ينظر: السبعة في القراءات، لأبي بكر بن مجاهد البغدادي: 419.

214 - الكتاب:3/ 151.

215 - طه: ٦٣.

216 -حواشي كتاب سيبويه، للعيوني: 2/868-869.

217 - المصدر نفسه: 2/ 870.

218 - وهو عبيد الله بن قيس الرقيات، ديوانه : 66.

219 - الجمل في النحو : 158.

220 - ينظر: معاني القرآن: 2/ 184.

221 - ينظر: مجاز القرآن :2/ 22.

222 - معاني القرآن وإعرابه: 3/ 363.

223 - لم يذكر قائلة، ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي: 7/ 453.

224 - ينظر: الحجة في القراءات السبع: 243-242.

225 - ينظر: النكت في القرآن الكريم : 320.

226 - ينظر: الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي:5/ 230- 231.

227 - التبيان في إعراب القرآن :2/ 895.

228 - سر صناعة الإعراب :1/ 380.

229 - ينظر: شرح المفصَّل:4/ 360.